التمثلات الاجتماعية لحقوق الإنسان بالمغرب

دراسة استكشافية

إعداد:

هشام ايت منصور

يونس بنمورو

الجمعية المغربية لحقوق الانسان

2019

بدعم من وزارة الدولة المكلّفة بحقوق الانسان

.

تبقى الجمعية الجهة الوحيدة المسؤولة عن مضمون الإصدارات، التي لا تعبر بالضرورة عن رأي وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

فريق البحث

- **منسق فريق البحث:** *عصام بنكروم*
- **فريق البحث:** *أحمد الهايج، حسن محفوظ، يوسف الريسوني، العربي بوحميدي، محمد يوسفي، سعيد الطبل،لطيفة معروفي، زينة أوبيهي، التهامي حمداش، محمد موساوي،عبد اللطيف زروال، زهرة ازلاف، زهرة قوبيع، حفيظ اسلامي، عادل الخلفي، عزيز عقاوي، الحسين أولحوس، عبد الرحيم امرابط، عزيز غالي، أمين لقبابي*

فهرست

تقديم عام:..... 5
مقدمة..... 7
منهجية الدراسة. 10
الإطار النظري والمفاهيمي:..... 13
نظرية التمثلات الاجتماعية:.....14
تعريف التمثلات الاجتماعية:.....16
وظائف التمثلات الاجتماعية: 18
سوسيو ـ دينامية التمثلات الاجتماعية:.....21
عرض نتائج الدراسة..... 23
تمثل حقوق الإنسان: معرفة مجزأة وغير واضحة. 24
الدولة مصدر مانح لحقوق الإنسان وسالب لها:.....29
البنية الذهنية للمغاربة في مقابل تمثل ثقافة حقوق الإنسان.....38
أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المدنية والسياسية. 47
تمثل اجتماعي تصنيفي وتراتبي لحقوق الإنسان. 50
الحريات الفردية:تعارض الإرادة الفردية مع الإرادة الجماعية. 54
مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في تمثلات حقوق الإنسان.....66
التمثل الاجتماعي حول أفق حقوق الإنسان في المجتمع المغربي. 70
خلاصة عامة. 74
المراجع المعتمدة..... 77

تقديم عام:

تجد حركة حقوق الإنسان ببلادنا نفسها، وهي تسعى جاهدة لنشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، أمام إشكالية تتحدد في طبيعة المعنى الذي يسنده المواطنات والمواطنون لموضوع حقوق الإنسان، وفي الكيفية التي يمكن التعرف عبرها على محتوى تمثلاتهم/ن لهذا الموضوع، وطريقة ادماجهم له في نسقهم/ن القيمي.

وعلى هذا الأساس فإن الهدف من هذه الدراسة الاستكشافية، التي تقرر القيام بها في إطار مشروع "مواطنة" بشراكة ما بين الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، والتي أشرف على إنجازها، مشكوران، كل من الأستاذ هشام ايت منصور والباحث يونس بنمورو، كان هو القيام ببحث استشرافي يتم عبره الوقوف على محتوى وبنية تمثل عينة من المغاربة، ينتمون إلى فئات وشرائح مختلفة، للمضامين والقيم والمبادئ التي تشكلها حقوق الإنسان؛ وذلك من خلال تحليل آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم وانتظاراتهم وتوقعاتهم بخصوص هذه الحقوق.

وإذا كانت النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، تسير في اتجاه تكريس بعض التصورات السلبية في نظرتها لجملة من الحقوق والحريات، فلأن المصدر الذي تنهل منه هذه التصورات آراءها ومواقفها، وتنسج عبره تمثلاتها يوجد فيما تكرسه منظومة القيم السائدة، وترسخه مختلف المؤسسات التي تشرف على التربية والتكوين وغيرها من وسائل وقنوات صناعة الرأي العام. الأمر الذي يستدعي التوجه إلى هذه المنظومة وتلك المؤسسات لإحداث التأثير المجتمعي المطلوب من أجل بناء مواطنة بكافة الحقوق، لا مواطنة تستكين للجمود والتعصب، وتستمرئ الانغلاق داخل خصوصية نابذة ورافضة للانفتاح على المشترك الإنساني والكوني.

ولعل من نافلة القول أن الدراسة الحالية تعد لبنة أولى في صرح عمل ينبغي أن يبدأ ويستمر، من خلال دراسات تكون أوسع وأرحب، تجمع بين المقاربة الكيفية والمقاربة الكمية، وتشمل عينة تمثيلية أكبر تراعى في اختيارها استحضار مختلف الفروقات، مع

اعتماد أدوات منهجية تكون أكثر فاعلية في جمع وتنظيم التمثل الاجتماعي؛ وذلك حتى يتسنى لجميع المتدخلين والمهتمين بمجال حقوق الإنسان، بناء تصور واضح لما يتعين القيام به في مجال التربية والتكوين للنهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، ولإشاعة قيمها بين مختلف الفئات، لاسيما فئات اليافعين والشباب من كلا الجنسين.

وختاما، أتوجه بالشكر أيضا لكل الذين سهروا، من بين أعضاء الجمعية ومسؤوليها بالفروع، على اجراء المقابلات وتفريغ محتوياتها، ولجميع من ساهم من قريب أو بعيد في أن ترى هذه الدراسة النور.

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محتوى التمثلات الاجتماعية لحقوق الانسان بالمغرب، عبر التركيز على كيفية تمثل عينة محددة من المغاربة لهذه الحقوق، وحجم الاطلاع عليها بالاستناد على مختلف المصادر المؤسسة لهذه الثقافة. وهي بهذا تطمح إلى إيضاح الدرجة التي من خلالها يمكن الحديث عن تشكيل هذه الحقوق الإنسانية لثقافة ومنظومة قيمية متكاملة داخل المجتمع المغربي، وذلك على ضوء مختلف المرجعيات المؤلفة لثقافة وقيم حقوق الإنسان.

تحصر الدراسة أهدافها، في ايضاح عناصر هذا التمثل والدلالة التي يرفقها المجتمع به، بالإضافة إلى الصور النمطية المتحكمة فيه، والتي تؤثر في طريقة إدراك المجموعات الاجتماعية لهذه الثقافة والتفاعل بشأنها. إذ في هذا المنحى، يسمح توظيف نظرية التمثلات الاجتماعية بتحليل محتوى هذه المعارف المشتركة، التي تتقاسمها المجموعات الاجتماعية أو تختلف بشأنها، لكونها تُمكن من تبيان مدى ترسخها كعناصر ذهنية مركزية في العالم الرمزي للأفراد؛فضلا عن قدرتها على إيضاح درجة تجسدها كممارسات ضمن مختلف الميادين، سواء الاجتماعية منها أو الثقافية أوالسياسية وغيرها.

ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على تقنية المقابلة غير الموجهة، بغاية وصف محتويات هذه التمثلات، عن طريق ترك هامش واسع أمام المشاركين في البحث، للحديث عن قيم حقوق الانسان وإبداء رأيهم فيها وتوقعاتهم بشأنها؛ وذلك بهدف تأطيرالبنية الذهنية المشتركة لهذه الثقافة ضمن التمثلات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع.وبناء عليهفإنهانطلاقا من اعتبار أن هذه التقنية مفتوحة، وأن الدراسة تحصر نطاقها وحدودها في تحديد التمثل المشترك لهذه الثقافة، فقد جرى التركيز على استكشاف هذه التمثلات ووصفها وتصنيفها أكثر من البحث عن تفسير لها.

وتنقسم الدراسة إلى ثمانية محاور، يكمن الهدف من وراءها، تحديد المرتكزات الأساسية لمحتوى التمثل الاجتماعي، ولما تدل عليه ثقافة وقيم حقوق الانسان. ويعالج المحور الأول، التعريف الذي تعطيه العينة للفظة حقوق الإنسان، ودرجة تشكلها كثقافة متكاملة، إذ يوضح في مستوى أول حجم التجزيء وعدم الوضوح إزاء هذه الثقافة، لا فيما يتعلق بالحقوق بصفة عامة، أو أجيال الحقوق ومختلف الإعلانات والمواثيق التي تصرح بهذه الثقافة. بينما يقارب المحور الثاني، مصادر التعريف بهذه الحقوق ودرجة إحقاقها، بحيث تستحضر عينة الدراسة، مسؤولية الدولة، لكي يتسنى الحديث عن حقوق الإنسان بالمغرب، إذ أن شرط تمثل حقوق الانسان يشترط استحضار الدولة ومؤسساتها والتي يعتبرها أعضاء العينة مصدرا لبروز هذه الحقوق أو ضمورها.

وفيما يخص المحور الثالث، فإنه يركز على التعارض ما بين البينة الذهنية التي تستوعب جميع المحددات الثقافية والمجتمعية، وما بين الثقافة الكونية لحقوق الانسان؛ إذ أن هذه العلاقة لا زالت تكرس غلبة واستمرارية المعتقدات والقيم والمعايير المجتمعية كنقيض تفضيلي لهذه الحقوق؛ في حين يسلط المحور الرابع، الضوء على أولوية الحقوق التي يميل المغاربة إلى اعتبارها أساسية، بحيث تبين أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على باقي الحقوق المدنية والسياسية، مع الغياب الصارخ لأي إشارة للحقوق في جيلها الثالث أو الرابع لدى عينة الدراسة. ومن هذه الزاوية يفسر المحور الخامس طبيعة التمثل الذهني لعينة الدراسة، والمتسم بإبداء نزعة تراتبية للحقوق، والذي يتحكم فيها واقع الأفراد ودرجة احتياجهم لحق دون الآخر، أكثر من أن تتحكم فيها ادراكهمالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة الثقافة لحقوق الإنسان.

وكاستمرارية لمحاور الدراسة، يحتل النقاش حول الحقوق الفردية والجماعية حيزا كبيرا لدى عينة الدراسة؛ بحيث لا تكاد الحقوق الفردية تكون معروفة بالكامل، وتكاد تكون غير مندرجة ضمن قائمة الحقوق بالنسبة لأعضاء عينة الدراسة، وحتى إن كانت كذلك فإنها تجرد من هذه الصفة بدعوى أنها لا تتماشى والمرجعيات العامة المغاربة

وليست من ثقافتهم،ولكونها تعد مصدرا مهددا لنظام المجتمع وتوازنه، وأن الإمكانية الوحيدة لممارستها، والتي تتسم بالقبول الاجتماعي، تقوم على ادراجها ضمن المجال الخاص للأفراد.

وقد انصب التركيز في المحور السابع على مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودرجة ترسيخها لحقوق الانسان، إذ تظل هذه المؤسسات تفتقر لمضامين هذه الثقافة، وغالبا ما تسهم في إعادة إنتاج نفس الصور النمطية السلبية إزاءها؛ بينما خصصآخر المحاور، لاستشراف المستقبل، عبر التركيز على كيفية تمثل عينة الدراسة لأفق تحقق ثقافة حقوق الإنسان في المغرب، والتي بالنظر إلى عدم وضوح الإرادة السياسية والمجتمعية على التفاعل الإيجابي مع هذه الثقافة، فإن هذا الأفق يظل غامضا وغير واضح.

منهجية الدراسة.

بالنظر للطبيعة الاستكشافية للدراسة فإنهالا تستهدف تقديم تفسير شامل للتمثلات حول حقوق الإنسان،بقدر ما تسعى إلى الكشف عن الاتجاهات العامة للمغاربة، من خلال عينة محدودة تمثل أهم الخصائص لبعض الفئات الاجتماعية فقط. لذلك اعتمدت الدراسة على المقابلة المفتوحة التي تضم فقط دليلا للموضوعات، وليس أسئلة معدة سلفا وبشكل دقيق. وتعتبر المقابلة المفتوحة الأكثر ملاءمة مع أهداف الدراسة، بالنظر إلى نجاعتها في بناء معارف حول العالم الاجتماعي، عن طريق التفاعل بين الباحثين والمشاركين في البحث؛ حيث يطرح الباحث بعض الأسئلة الأولية لتشجيع المشاركين على الحديث بحرية وأريحية كبيرتين، فيما يتم تحديد الأسئلة الموالية من خلال الإجابة عن الأسئلة السابقة. وتسمح هذه التقنية بسبر عوالم المشاركين في البحث، عوض اسقاط أفكار الباحث على تجاربهم، وذلك من خلال تعميق إجاباتهم للكشف على الأفكار والمواقف التي تدعم أجوبتهم من جهة، وكذلك الدوافع والأحاسيس والمعتقدات التي تستند اليها أفكارهم.[1]

لهذا، فحدود ومحدودية العينة في هذا النوع من الدراسات تمليها الأهداف المتوخاة. فالبحث عن المشترك بين أفراد العينة هو المادة الخام لتحليل النتائج، أكثر من الخصوصيات الفردية والدقيقة لكل عضو من أعضاء العينة. ومعلوم أن البنيات الذهنية للأفراد محددة، على الأقل جزئيا، بالبنيات الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمون اليه[2]، مما يجعل من عينة كبيرة جدا، في هذا النوع من الدراسات غير ذات جدوى. ويبقى الأهم هو تنويع الخصائص التي تميز مجموعات معينة عن أخرى كالسن، والمستوى التعليمي والوضع المهني ومجال السكن، الخ. من أجل الوقوف على تأثير التمايز

[1]The Handbook for Qualitative research…
[2]Pierre Bourdieu, le Sens Pratique.

الناتج عن هذه الخصائص على التمثلات التي يحملها أفراد المجتمع حول موضوع أو مجال معين.

تتكون عينة البحث في هذه الدراسة، من عشرين مقابلة مفتوحة تتوزع حسب الخصائص على الشكل التالي:

رقم المقابلة	الجنس	السن	الوظيفة	المدينة
1	ذكر	42 سنة	موظف	سلا
2	ذكر	-	-	-
3	ذكر	36 سنة	أستاذ	جرسيف
4	ذكر	56 سنة	-	-
5	ذكر	35 سنة	موظف / ماستر في الاعلانيات	مكناس
6	ذكر	28 سنة	راعي غنم / ثالث ابتدائي	بيوكرى (أكادير)
7	أنثى	34 سنة	ربة بيت / صاحبة محل بقالة	دوار شرقاوة (المحمدية)
8	أنثى	18 سنة	طالبة في التكوين المهني	المحمدية
9	أنثى	19 سنة	طالبة في التكوين المهني	المحمدية
10	ذكر	20 سنة	طالب HEM	المحمدية
11	أنثى	38 سنة	مسؤولة إدارية في شركة	الدار البيضاء
12	ذكر	19 سنة	تلميذ ثانية باكالوريا	أشتوكة أيت باها
13	ذكر	33 سنة	صاحب مقاولة كراء سيارات	بركان
14	أنثى	41 سنة	معطلة / الاجازة في الاقتصاد	بركان
15	أنثى	24 سنة	طالبة في سلك الماستر	خريبكة
16	ذكر	24 سنة	طالب	الرباط
17	ذكر	22 سنة	طالب سنة ثانية جامعي	فاس
18	أنثى	27 سنة	معطلة / إجازة مهنية في التنشيط	خنيفرة
19	ذكر	-	موظف / إجازة في علم الاجتماع	خنيفرة
20	أنثى	-	موظفة / إجازة في الرياضيات	خنيفرة

الإطار النظري والمفاهيمي:

نظرية التمثلات الاجتماعية:

تسمح دراسة التمثلات الاجتماعية بفهمأفضل لطبيعة العلاقة التي يقيمها الفرد مع محيطه الاجتماعي بشكل عام، والتي عن طريقها يبني رأيا أو موقفا معينا. لذلك فالتمثلات ذات طبيعة معرفية ـ إدراكية؛ بمعنى، أنها ذات علاقة وثيقة الصلة بمجموع المعارف المكتسبة، سواء كانت مبنية على تجربة ملموسة أو علىأفكار مجردة. وتظل هذه المعارف في أساسها نتاجا للبيئة الاجتماعية للأفراد،في حين أن وظيفتها تكمن في فهم الواقع وتأويله على تلك المعارف. ولهذا،فقد تختلف هذه المعارف والتمثلات الناتجة عنها حسب الوسط والموقع الاجتماعيين[3].

وترتبط نظرية التمثلات الاجتماعية بأعمال عدة باحثين، من بينهممموسكوفيتشيMoscovici،الذي سعى إلى توصيف ظهور وتطور هذا المفهوم؛ بحيث أن للتمثلات مصدرا فرديا واجتماعيا في الآن ذاته.[4]فظهور وضعية جديدة أو ظاهرة غير معروفة، أو حدث غير مُعتاد عليه، يؤدي إلى بروز تمثل اجتماعي معين، يرجع مصدر تشكله إلى الخاصية الجديدة للموضوع أو الظاهرة. وتؤثر محدودية وعدم اكتمال المعلومات حول الظاهرة الجديدة، التي لا يتوفر حولها بعد، فهم مشترك، إلى الاختلاف وتشتت المواقف بين أفراد المجموعة الاجتماعية الواحدة. كما يساهم بروز موضوع التمثل في اضطراب السير العادي لنظام الأشياء داخل المجتمع، ويفضي إلى بروز قلق، وإلى انتباه جماعي إزاءه.

[3]Filion Martin, Les représentations sociales et culturelles approche méthodologique appliquée au corpus des mémoires écrits déposés dans le cadre des commissions d'études, Chaire de Recherche du Canada en Mondialisation, Citoyenneté et Démocratie, 2005, P. 3.

[4]Philippe De Carlos, Lionel Dany, Grégory Lo Monaco, Béatrice Mabillon-Bonfils. Le savoir à l'épreuve des représentations sociales : l'exemple de Cro-Magnon chez des élèves de primaire. Les Dossiers des sciences de l'éducation, http://dse.revues.org/, 2017. P. 34

فعلى مستوى آليات الاشتغال،تحفز التمثلات الأنشطة الذهنية والمعرفية التي تحاول الفهم أو ضبط موضوع التمثل داخل نطاق ما، أو حتى التعارض معه والدفاع عن الذات في مقابله؛ وهنا يكمن مصدر تعدد الآراء *الما-بين-ذاتية* حول موضوع التمثل. كما يستند التفاعل بخصوص الموضوع الجديد، على قنوات التواصل المتوفرة داخل المجتمع، التي تؤدي؛ من جهة، إلى تحقيق توحيد المعلومات والمعتقدات والفرضيات المبلورة حول موضوع التمثل؛ومن جهة أخرى، إلى تضارب في الآراء. ويقود هذا التوتر إلى بناء مواقف جماعية في مختلف المجالات الاجتماعية؛فيما يكشف بروز هذه المواقف الجماعية المتعددة، على أن الأفراد والمجموعات يعالجون الموضوع أو وضعية التمثل بطريقة انتقائية، وذلك من خلال التركيز على جانب خاص، يتماشى في الغالب مع الانتظارات العامة داخل المجتمع، أو يراعي تأثير وتوجيهات مجموعات معينة[5].

وهكذا يسمح التمثل الاجتماعي لكل فرد بالشعور أنه داخل "عالم مشترك"، يؤدي وظيفة مطمئنة للمجموعة،بحيث يعزز شعور الأفراد بالأمن داخل فضائهم الخاص. كما أن من بين الوظائف الأساسية للتمثلات، حماية العالم الاجتماعي المشترك من الصراع بين أعضائه، ومن التغيير الذي ينظر إليه على أنه ابتكار مشوش؛ أي كل ما هو غير مألوف،أو غير دقيق وواضح بما فيه الكفاية بالنسبة للمجموعة الاجتماعية أو الأفراد. ومن جهة أخرى، فالتمثل يؤدي كذلك وظيفة الادماج التدريجي لما هو غير مألوف في دائرة المألوف، وذلك عبر تحويله وتعديله، أو افراغه من محتواه وتكييفه حسب الحاجيات[6]، ما دام الدور الذي يضطلع به في هذا الجانب هو الحفاظ على الفرد والمجموعة والتشديد على المشترك.

[5]Patrick Rateau et Grégory Lo Monaco, La Théorie des Représentations Sociales : orientations conceptuelles, champs d'applications et méthodes, Revista CES Psicología, Volumen 6 Número 1 Enero-Junio 2013, p 7.

[6] Pina Boggi Cavallo & Antonio Iannaccone, représentations sociales et construction des connaissances, Textes sur les Représentations Sociales (1021-5573) Vol. 2 (3), 1-150 (1993) P.3.

تعريف التمثلات الاجتماعية:

تمركزت الأبحاث، منذ بداية الاهتمام بنظرية التمثلات الاجتماعية،حول جانبين؛يتجلى الأول في وصف وتوضيح محتويات هذه التمثلات؛ ويتعلق الثاني بطريقة وكيفية اشتغالها. هذا وأدت التصورات الناجمة عن ذلك إلى اعتبار التمثلات كلا منظما وذات اشتغال مستقل.[7]**وبهذا تُعرف التمثلات وفق هذه الصيغة بكونها نظاما من الآراء والمعارف والمعتقدات، خاصة بثقافة أو بمجموعة اجتماعية، أو ذات ارتباط بموضوعات متعلقة بالبيئية الاجتماعية ككل**[8].فتقاسم نفس المرجعية داخل مجموعة معينة، أي نفس القيم والقواعد والأيديولوجيات، يساهم بالضرورة في تشكل التمثل الاجتماعي. ويسمح هذا الأخيربالترميز، لأنهيعبر عن الانتماء الاجتماعي للأفراد الذي يحملونه، من ناحية؛ ومن ناحية ثانية، فإنه يسمح لنفس الأفراد بالتميز عن الآخرين، أي عن أولئك الذين لا يتقاسمون وإياهم نفس التمثلات.[9]

انطلاقا من هذا المعطى، يمكن القول بأن معارف الأفراد حول العالم الاجتماعي ترتبط بشكل جوهري بمكانتهمالنسبية داخل المجتمع، بحيث أن أي نشاط ذهني إدراكي يبرز من خلال الانتماء السوسيو ثقافي الخاص بالأفراد أو المجموعات، ويتأثر به أكثر منالمحددات المعرفية الموضوعية العلمية المشكلة حول موضوع التمثلات[10].

تماشيا مع ما سبق، يتأسس تعريف التمثلات انطلاقا من ثلاثة أبعاد: بعد وصفي، وبعد مفاهيمي، وبعد اجرائي. وفق البعد الأول، يتم اعتبار التمثل الطريقة التي يتم من

---

[7] Aline Valence et Nicolas Roussiau, « Etude de la transformation de représentations sociales en réseau (idéologie, droits de l'homme et institution)», Les cahiers psychologie politique, 27-49 [En ligne], numéro 7, Juillet 2005. URL: http://lodel.irevues.inist.fr/cahierspsychologiepolitique. p.4.

[8] Filion Martin, op. cit. 4.

[9] Ibid.

[10] Patrick Rateau, Andreea Ernst-Vintila, Sylvain Delouvée, Michel-Louis Rouquette et le modèle de l'architecture de la pensée sociale, Psicologia e Saber Social, 1(1), 53-65, 2012. P. 56.

خلالها النظر إلى جزء من الواقع الاجتماعي، والذي يُترجم في شكل حُكم وفعل. أما على المستوى المفاهيمي، فالتمثلات هي تجميع للمعارف، والمواقف والقناعات المرتبطة بموضوع محدد. ومن وجهة نظر إجرائية، تحدد وتوجه التمثلات الأفعال والسلوكات الجماعية.[11]

نستنتج من هذا النقاش أن التمثل الاجتماعي، يحيل على كل ما هو مُشترك،أي يشير إلى مجال الآراء المشتركة بين أفراد مجموعة اجتماعية محددة. هذه الآراء التي تتبلور عن طريق آلية التواصل الاجتماعي، وتمثل انعكاسا للتجارب الفردية والممارسات الاجتماعية للأفراد، تكمن وظيفتها الأساسية في التمكن من الفهم من جهة،والإقدام علىالفعل من جهة أخرى.[12]وفي هذا السياق، يمكن التعبير عن التمثلات كخطاطة جاهزة بشكل مسبق للتفسير، والتعامل مع الأشياء والأحداث التي تواجه الأفراد والمجموعات.

[11] Danic Isabelle, op. cit. p. 30.

[12]Philippe De Carlos, op.cit. p, 37.

وظائف التمثلات الاجتماعية:

تتجلى التمثلات الاجتماعية في عدة أشكال متعددة ومركبة، فهي تشكل صورة مكثفة للمعاني، وعبارة عن نسق مرجعي يسمح للأفراد بتفسير ما يحصل، بل وحتى إعطاء معنى غير المنتظر والمتوقع. ومن جانب آخر، تلعب دورا في بناء تصنيفات العالم الاجتماعي وتفيئ للأحداث والظواهر والأفراد.[13]

وتتحدد أهم وظائف التمثلات الاجتماعية في الخصائص التالية:

- وظيفة تنظيم دالة للواقع.
- وظيفة معرفية لإدماج الجديد.
- كونها نمطامن المعرفة، فالتمثلات الاجتماعية تشتغل كنسق بهدف تفسير الواقع.
- تضمن توجيه السلوكات والتصرفات.
- تبرر السلوكات واتخاذ القرارات.
- تشكل وتعزز هوية المجموعات [14].

تحيل هذه الوظائف على أن التمثلات الاجتماعية تمثل طريقة للتفسير وللتفكير في الواقع اليومي، إنها في هذه الحالة شكل من المعرفة الاجتماعية حول الاجتماعي؛كما تؤدي إلى تثبيت مواقع الأفراد إزاء وضعيات، وأحداث ومواضيع[15]. ويمكن استجماع هذه الوظائف في وظيفتين أساسيتين: بناء عالم اجتماعي مفهوم ذهنيا ومنسجم، وبلورة

[13] Denise Jodelet, Représentations sociales : phénomènes, concept et théorie, In book : Psychologie sociale, Publisher : PUF, Editors : Serge Moscovici, p. 360.

[14] Mercier, op. cit. P. 5.

[15] Denise Jodelet, op. cit. p. 360.

هوية اجتماعية وشخصية تنسجم وتتماهى مع نسق القيم والمعايير المحددة اجتماعيا وتاريخيا.[16]

وتعكس التمثلات الاجتماعية أيضا لحظة تاريخية ونتيجة لتاريخ سابق، بحيث أن الأولى تشير إلى تشكل التمثلات، والثانية تفيد أن التمثلات تخضع للتجاوز والتغيير من قبل محددات تاريخية مستقبلية؛ وهنا يتعذر ضبط التمثلات إذا تم تجريدها من هذه الجدلية. ذلك أن السيرورات العالمة والقائمة على تشكل وبروز التمثلات الاجتماعية، هي في الآن ذاته موسومة بما يقع في المجتمع وبتاريخه.[17]

تتشكل التمثلات الاجتماعية بالنسبة لموسكوفيتشي بالاستناد على سيرورتين أساسيتين، وهما: الموضعة والترسيخ. فبالنسبة للأولى، تقوم على اختزال موضوع التمثل وتبسيطه على شكل صورة، ويتم ذلك عن طريق بناء انتقائي، وأن الأوجه المختلفة لموضوع التمثل يتم اقتطاعها من سياقها وتخضع إلى فرز حسب المعايير الثقافية والمعيارية؛ بحيث لا يتم أخذ إلا ما يتماشى مع نظام القيم الخاص بكل مجموعة.هذه العناصر المختارة سوف تشكل ما يطلق عليه موسكوفيتشي بالنواة الرمزية، أي مجموعة منالعناصر المتصورة والمنسجمة، التي تعيد انتاج الموضوع بطريقة ملموسة وانتقائية؛ إذيَنقل ويحول الأفراد، من خلال هذه السيرورة من الموضعة،مفهوما إلى صورة وإلى نواة رمزية.[18]

إن هذه الآلية تحيل على السيرورة التي يعرف من خلالها أعضاء مجموعة اجتماعية موضوع التمثل، وما يحتفظون به من معلومات حوله، بعد التدقيق فيها وتصفيتهاوفق المرجعية الخاصة بكل مجموعة.

وتتم هذه الآلية عبر ثلاث مراحل:[19]

---

[16] *Sandra Pfeuti, Représentations sociales*: *quelques aspects théoriques* et méthodologiques. n°42.1996.P12.

[17] Patrick Rateau. Op. cit. P. 6.

[18] Patrick Rateau, op. cit. P.8.

[19] Eve Pouliot. P. 16.

1. **الانتقاء وفك موضوع التمثل من سياقه:** فرز المعلومات وفق المعايير الثقافية والتمثلات المجتمعية القائمة والسائدة لدى المجموعة.
2. **تشكيل خطاطة رمزية:** ترتيب عناصر المعلومات، والذي يتضمن تجاهل وإغفال العناصر التي لا تتماشى مع الدلالة والفكرة المكونة حول الموضوع.
3. **التطبيع:** تصبح عناصر النواة الرمزية عناصر الواقع، وتأخذ هذه الأخيرة بدورها وضعية بداهة، لتصبح حقيقة بالنسبة للمجموعة، بحيث أن هذه النواة تشكل مجموع عناصر التمثلات الاجتماعية.

بينما فيما يتعلق بالجانب الثاني لتشكل التمثلات، فإن سيرورة الترسيخ هي المسؤولة على الطريقة التي يجد فيها الموضوع الجديد مكانته في نسق التفكير، الموجود مسبقا على الأفراد والمجموعات، وذلك وفقا لنمط أولي بسيط لإنتاج المعرفة، والذي يستند على مبدأ القياس؛إذ أن الموضوع الجديد يتم استيعابه بالقياس على أشكال معروفة سابقا، وعلى تصنيفات مألوفة، بحيث سيندرج في نفس الوقت في شبكة من المعاني الموجودة سلفا.[20]

[20] Patrick Rateau, P. 9.

سوسيو ـ دينامية التمثلات الاجتماعية:

ضمن هذا النموذج، يعتبر دوازDoise أنه لا يمكن مقاربة التمثلات الاجتماعية إلا في إطار دينامية اجتماعية، التي تضع الفاعلين الاجتماعيين، عن طريق عمليات التواصل الاجتماعي،في وضعيات تفاعل. هذه الدينامية الاجتماعية عندما تتبلور حول أسئلة وقضايا هامة، فإنها تحث الأفراد والمجموعات الاجتماعية على ضرورة اتخاذ مواقف خاصة، تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد أو العكس؛ بحيث يحيل ذلك على أن المواقف المعبر عنها بخصوص قضية معينة، يرتبط أساسا بالانتماءات الاجتماعية لكل واحد[21]. ويساهم كل فرد، يتواصل مع أفراد آخرين، في بناء دينامية ضمن العلاقات الاجتماعية. وبهذا يسهم التواصل الاجتماعي هنا في إعادة إنتاج وتحيين المعايير الاجتماعية والتمثلات الأيديولوجية وغيرها. فبالنسبة لدواز، كما هو الأمر لدى موسكوفيتشي، فإن التواصل يحتل مستوىً أولاً ضمن العوامل المساهمة في تشكيل التمثلات الاجتماعي.[22]

[21] Ibid. P. 12.

[22]PapathanasiouChrysovalantis, Représentations sociales et construction de la responsabilité dans le contexte du VIH Le cas de la Grèce, Thèse de DOCTORAT, Champ disciplinaire : Psychologie, 2009, P. 69.

عرض نتائج الدراسة

تمثل حقوق الإنسان: معرفة مجزأة وغير واضحة.

تحيل عينة الدراسة، بشكل عام، على تصور غامض بخصوص ما تدل عليه حقوق الإنسان، وعلى تمييز، في مستوى ثان، بين مختلف أجيال الحقوق، أو حتى بين الحقوق نفسها داخل مستوى نفس الجيل الواحد. ويعكس هذا المعطى أن معرفة المغاربة/أعضاء العينة بثقافة حقوق الانسان جد بسيطة، وغير واضحة المعالم، وفي أفضل الأحوال غير مكتملة.

يتجلى ذلك في عدمقدرة فئات العينة على التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية، وبين الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية؛إذ تتشارك غالبية هذه الفئات في التأكيد على الغياب النسبي لهذه الحقوق من الجيل الثاني داخل المجتمع المغربي.غير أن درجة التشديد على غيابها، أو وجودها النسبي أو توفرها بالكامل،تختلف بحسب مكانة الأفراد الاجتماعية، التي تختبر هذا النقص في واقعها أو تستفيد منه. لذا يتبين من خلال النتائج، أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأتي في المستوى الأول من الاهتمام، بالتعارض أو بالتكامل مع الجيل الأول من الحقوق، لكن في مستوى ثانوي.

لا تستند المعرفة بشكل عام، لدى أعضاء العينة، على مرجعية واضحة تحيط بالمبادئ وخلفياتها وسياقها والغاية الموضوعية من ورائها؛ إذ أن الواقع المعيش للأفراد والفئات الاجتماعية هو الذي يبلور الاحتياجات التي تُصبغ الحقوق التي يعرفونها بلونها.فبقدر ماتستمر معاناة هذه الفئات في الواقع اليومي، بقدر ما تحضر الحاجة الأولية للحقوق الاجتماعية.

وهذا يحيل من جهة، على التجزؤ الحاصل في تمثل الحقوق الذي تحكمه حاجيات، يكون مصدرها في البداية طبيعة الوضعية العامة للأفراد، والتي تتسم بالهشاشة، أو الفقر، أو الإقصاء والاستبعاد الاجتماعيين؛ ومن جهة ثانية، يحيل الأمر على جانب من

عدم التكافؤ في هذه الحقوق، كأن يتم التمييز ما بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية أمام نفس الحق.

فالتصريح والمطالبة بالحقوق على مستوى التمثل هو زمني، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ ما أن تتحقق حتى تتلاشى ملحاحية المطالبة بها، لتصبح إشكالية أو قضية تعني الجيل القادم، أو الفئات الأخربوغيرها. وحسب هذه المعطيات يظهر أن تمثل الحقوق في المجتمع المغربي، هو تمثلذو طابع ظرفي أساسا.

يتعلق الأمر في هذا المنحى بتمثل لحقوق تصنف على أنها أساسية بالنسبة للمشاركين في البحث، مقابل أخرى قد لا تصنف في نفس الدرجة.ويرتبط الأمر هنا بالحقوق المتعلقة بالحق في السكن،والشغل، والصحة والتعليم، والتي يكمن سبب المطالبة بها، ولو بطريقة غير واضحة أو يصعب توصيفها في حالات معينة،في الحاجة إلى مبدأ العدالة الاجتماعية بين المجموعات الاجتماعية والجهات.وتتشكل هذه الرغبة في العدالة كفكرة أو حاجة، بالنسبة لهذه الفئات، عن طريق إقامة المقارنات مع فئات اجتماعية أخرى داخل نفس المجال أو غيره؛ بحيث أن المصدر هنا ليس وجود مُؤسسة ـ تربوية أو إعلامية...، تؤدي هذا الدور التعريفي بالحقوق، وإنما الواقع، في جزء يسير منه، هو الذي بدأ يُشكل هذا التمثل، على اعتبار أنه لم يعد هناك تبرير لإقامة واستمرارية هذه الفوارق.

إن غياب هذه المصدر الموحد والساهر على تلقين هذه المعرفة، يُوضحُ أكثر أنه لا اختلاف في مستوى المعرفة، الذي تتوفر عليه عينة الدراسة حول حقوق الإنسان؛ سواء تعلق الأمر بالفئات المتمدرسة إلى حدود التعليم العالي، أو تلك التي لم تتلق تكوينا مدرسيا في الأصل؛ بحيث تظل الرغبة الفردية، بالإضافة إلى الإرادة المؤسساتية في معرفة أفراد المجتمع بمبادئ حقوق الإنسان، غير واضحة، ولا تبدو على أنها حاجة اجتماعية. وهذا يشير، في جانب من الأمر،إلى وجود آلية لتعتيم المعرفة إزاء هذه الحقوق بشكل أو بآخر، أو يتم التأثير على فهمها. يتضح ذلك بشكل أكثر عندما يتعلق الأمر بربط معرفة حقوق الإنسان بالمدرسة والتعليم، وحصر هذه الثقافة الكونية في

الأيام العالمية فقط، والتي تأخذ في المجتمع المغربي صورة احتفالية، وتظل في جانب كبير منها مناسبات لإعادة انتاج نفس الأفكار النمطية ونفس الوضعيات والأدوار الاجتماعية. ويتجسد هذاعلى سبيل المثال لا الحصر، في أيام الثامن من مارس من كل سنة، حيث تحتفظ اذهانالمشاركات في البحث بصور الاحتفال باليوم لتعزيز مكانة المرأة. تقول مشاركة في البحث:" أنا لا علم لي بالمواثيق الدولية، كل ما أعرفه أنه عندما كنت أتابع دراستي بالثانوية، حظرت لحفل بمناسبة اليوم العالمي للمرأة والذي كان حفل " شطيح " رقص فقط."[23].

تتضح هنا درجة تنميط هذه الحقوق وإفراغها من محتواها، بشكل يعكس المجهود الذي لازال أمام المغرب بذله على مستوى تطبيق، أحد أهم مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والداعي إلى ضرورة تعزيز هذه الحقوق والحرص على تلقينها بشكل متساوٍ داخل المجتمع ولجميع أفراده. فعلى هذا المستوى يتضح أن المؤسسات المعنية بتلقين هذه المبادئ لا تقوم بهذا الدور بشكل صريح، بصورة تكون الغاية منها تكوين تمثل متكامل حول حقوق الإنسان لدى الناشئة وباقي أفراد المجتمع.وبهذا يطفو على السطح السؤال الأساسي، حول مصادر المعلومة والمعرفة بحقوق الإنسان في المغرب، خاصة عندما تتقاطع بروفيلات المشاركين في البحث من ذوي التعليم العالي في الإجابة بالنفي، وتأكيدهم على عدم حصولهمعلى معرفة صريحة وكافية حول هذه الحقوق أثناء دراستهم.مما يعني أنه طيلة سنوات الدراسة، وإلى حدود سلك الإجازة وأحيانا أكثر، تنعدم أية امكانيةلاكتساب ثقافة متكاملة ومترسخة بحقوق الإنسان.

يعكس هذامن ناحية، عدم فعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات السياسية في بلورة نهج متكامل ومندمج لمبادئ حقوق الإنسان، أو الحرص على إذاعة هذه المبادئ بوضوح؛فيما يتضح من ناحية ثانية، غياب مصادر موازية ضمن مؤسسات أخرى لاكتساب هذه الثقافة؛ وهو الغياب الذييقابله محدودية إرادة الأفراد

[23] طالبة التعليم العالي من المحمدية، 18 سنة.

أيضا،وبنفس درجة إرادة المؤسسات، في تملكهم لها. ومرد هذا أنهيجري تمثُلها من حيث المضمون، في الغالب،على أنها غريبة وخارجية ولاتتطابق مع المجتمع المغربي، الشيء الذي يضعف أي رغبة ونزوعلاستيعابها وتبنيها كهوية إنسانية، ومن ثم الدفاع عنها.

يفسر الضعف المسجل ضمن المقابلات،في إطار هذا البحث، بعدم اطلاع أعضاء عينة البحث على المواثيق الدولية لحقوق الانسان، ونقصد بالاطلاع هنا الدراية البسيطة فقط؛ ويرجع ذلك حسب عينة الدراسة إلى غياب مصادر مُؤطرة لتوفير هذه المعلومة داخل المجتمع، وفق نطاق رسمي مؤسساتي ملزم كما هو الحال بالنسبة لوظيفة المدرسة. ومن بين نتائج هذه الملاحظة، أننا أمام عينة تجهل بالكامل ما المقصود بحقوق الإنسان وببنودها وسياقها وأجيالها:" يجب التعريف بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الفئة المستضعفة "، بحيث تبقى هذه الثقافة في متناول التمثلات البسيطة المملوءة بالأفكار النمطية أو أحكام القيمة، إذ تنظر الفئة الغالبة من عينة الدراسة على أن حقوق الإنسان هي للمستضعفين، وللفئات الأكثر احتياجا لأحد الأبعاد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

تحيل لفظة التمثلات الاجتماعية لحقوق الانسان إلى المستضعفين، بحيث أن الفئات التي تنعت اجتماعيا بالمستضعفة هي التي تستعمل اللفظة وتطالب بهذه الحقوق أكثر. ذلك أن الارتباط الذي يقيمه أفراد العينة مع حقوق الإنسان يتأسس على أن الاحتياج هو الذي يبلور القناعة من أجل طلب الحقوق:" إن حقوق الإنسان هي الدفاع عن المواطنين والدفاع عن الأراضي التي سرقت من أهلها، هي احترام الآخرين وكذلك انعدام الظلم "[24].ولعل ما تتضمنه هذه الإجابة حول سؤال ما هي حقوق الإنسان، تكرس واقع عدم الإلمام بالحقوق، وأن وضعيات اجتماعية مُعاشة هي التي أدت بالمشاركين في البحث إلى تصنيف الحقوق وفق هذا المنطق، وذلك وفق التجارب

[24] راعي غنم، من مدينة بيوكرى، 28 سنة.

والوضعيات الاجتماعية التي شارك فيها أعضاء العينة، سواء كانت تعنيهم بشكل مباشر أو كانواشاهدين عليها.

يظهر إذن أن التجارب والخبرات اليومية هي الحافز والدافع الأساسي لاكتساب المعلومة حول حقوق الانسان، والمصدر الذي منه تستمد. لهذافإنضعف المرجعية، أو غياب مصدر واحد يساهم فيوضعالأفراد على نفس المستوى، يؤدي إلى غياب إطار موحد لفهم معنى حقوق الإنسان، ومن ثم القدرة على نقاشها وتمثل مرجعيتها.

استكمالا للتمثل الاجتماعي حول الحقوق، فإن استعمال لفظة حقوق الإنسان،باعتبارها آلية للتنديد، يرتبط بعدم الرضى عن وضع سابق أو حالي؛ إنها عبارة عن صيغة للشكوى والتذمر. لذلك يستمد مضمون الحقوق دلالته من الواقع الذي لا يعرف وجودا صريحا لهذه الحقوق، بحيث ترتبط في مناسبات كثيرة بصيغة التمني " ألا يكون على الإنسان ضغوطات وأن يعيش بدون عنف، وأن يكون له الحرية لممارسة قناعاته في جميع الحالات، وأن يكون له كذلك حرية الاختيار".[25]

يتضح إذن ضعف مصادر إذاعة ومشاركة الثقافة الحقوقية، بالنظر لغياب مصدر صريح للتعريفبحقوق الإنسان بشكل مؤسساتي، والقصد هنا وجود إرادة سياسية لذلك؛ بحيث أنه حتى المؤسسات الاجتماعية البديلة التي قد تؤدي هذا الدور هي جد محصورة، ويتم التضييق عليها وإفراغها من محتواها، أو توجيه اهتمامها بطريقة من الطرق، إذ يتعلق الأمر بالفن والموسيقى والسينما والصحافة والتي لازالت تقدم صورة مختزلة عن المجتمع المغربي:" على هذه المؤسسات، إما أن تسير مع السرب أو تتعرض لمختلف أصناف التضييق، لذلك نجد الاعلام المغربي سواء كان رسميا أو غير ذلك لا يقدم الصورة الحقيقة عن الواقع الذي يعشيه المغرب".[26]

[25] طالب من المحمدية، 20 سنة.

[26] تلميذ من اشتوكةأيت باها، 19 سنة.

الدولة مصدر مانح لحقوق الإنسان وسالب لها:

يتبين إذنأن تمثل أعضاء العينة لحقوق الانسان يفتقر إلى القدرة على التجريد، فهو يستمد دلالاته من الواقع المعيش، الذي يعني هنا بشكل كبير تأثيرمؤسسات الدولة في هذا الواقع؛ذلك أن شرط تمثل الحقوق يستلزم استحضار هذه المؤسسة، التي يعتبر أعضاءالعينة أنها مصدر بروز هذه الحقوق أو ضمورها. فلا حديث عن حقوق الإنسان وإمكانية تجسدها، إلا باستحضار مسؤولية الدولة في توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع. وهذه الحاجيات، لكي تطابق مفهوم الحق، يجب أن تكون مجانية.ويسري هذا المبدأ على مختلف الجوانب الأربعة لحقوق الإنسان التي تثار بشكل كبير؛ وهي الصحة، والتعليم، والسكن والشغل.

إن توفر هذه الحقوق الأربعة هو الذي يؤدي إلى خلق مناخ مناسب، لتحقيق الجيل الأول من الحقوق، المتمثل في الحقوق المدنية والسياسية، والذي تجد هذه العينة صعوبة في ذكره، وتختزله في تمثل العيش الكريم. هذا الأخير الذي، من حيث المبدأ، عوض أن يعكس مبادئ المساواة والعدالة والحرية وغيرها، فإنه يحيل على غياب خصائص الحقوق الأربعة الأولى؛ كأن يتم توفير الحق في السكن اللائق،بدل أن يقتصر الأمر على شبه مساكن ذات بنيات هشة،تكون عبارة عن استمرارية لدور الصفيح؛ أو توفير حق الشغل دون القضاء على مظاهر الزبونية، والتشغيل عن طريق الوسطاء والمحسوبية والرشوة. فتمثل حقوق الإنسان لهذه العينة مادي إلى حد بعيد،ومرتبطأساسا بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

تأخذ كلمة حقوق الإنسان إذن معنى الواجبات التي يجب على الدولة أن تسهر على توفيرها. لذا،فإن استحضار هذه الحقوق بالنسبة لعينة الدراسة، خاصة تلك الفئة التي لم تخضع لتمدرس كامل يتعدى حدود الشهادة الابتدائية، تختزل في آلية التشكي؛حيث تعبر عن امتعاضها من الحيف الذي تتعرض له من قبل مؤسسات الدولة، لأن حقوق

الإنسانتعني بالنسبة إليها كل الخدمات الأساسية التي على دولة تقديمها. وهي بهذا تعكس تمثلا مختزلا يحصر أسباب ظهور هذه التركيبة من الحقوق في محاربة اضطهاد هذه المؤسسات وقمعها: " حقوق الإنسان هي عدم الاعتداء عليك من طرف أحد المسؤولين في الدولة كالقائد أو الخليفة أو الدرك".[27]

وعلىالرغم من أن أعضاء العينة طوروا وعيا نسبيا بحقوق الإنسان، إلا أنه يظل جد محدود، لأنه يقسم الحقوق وفق درجة الأهمية التي بدورها يحددها واقع المجموعات.ومع ذلك فإن هذا الوعي أضحى يعرف على الأقل الجهات التي يتعين الاتجاه إليها وتوجيه المطالب نحوها، والتي تأخذ هنا اسم الدولة ومؤسساتها.كما أصبح يرتبط بالقدرة على المطالبة والتعبير في جانب ضيق من الحياة العامة داخل المجتمع؛وهي المطالبة التي تعنيهنا نوعا ملحوظا من الاستعداد النفسي والاجتماعي للتعبير عن المعاناة، فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقط.

من ناحية أخرى، اتضح، من خلال عينة البحث،أن هناك نزوع نحو تشكل إرادة الدفع بحرية التعبير للدفاع عن الحقوق الاجتماعية في الفضاءات العامة، خاصة في ظل الصمت الطويل الذي ساد عند مختلف الفئات الاجتماعية، بالرغم من الضرر بمختلف دلالاته الذي لحق بهذه الحقوق، والذي أدى إلى تقبل القمع من قبلالمواطنين والمواطنات، دون مقاومة قوية وشاملة: " الشعب مقموع لأنه ليس هناك عملوهناك بطالة. وليس لدينا تعليم جيد، وهناك الأمية، وليس لدينا خدمات صحية، كما لا توجد حرية التعبير في المغرب للمطالبة بهذه الحقوق".[28]

تشير هذه الطريقة من الفهم لعدد من المفاهيم ذات المرجعية الكونية والفلسفية على نوع من الاختزال، وبهذا يتضح أحد أهم أبعاد التمثل الاجتماعي، الذي يتعلق مدلوله بالسياق الذي ينتمي إليه الفرد. والحديث عن السياق يرتبط في هذه الحالة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. ففهم مدلول القمع، على سبيل المثال، يحيل على

[27] راعي غنم، من مدينة بيوكرى، 28 سنة.
[28] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

الحرمان الاجتماعي، كما أن الحق يعني توفير الحاجيات المادية الأساسية. لذلك فنحن هنا بصدد إبراز طريقة استيعاب قيم جديدة بمضمون سابق في التمثل لدى عينة الدراسة؛ وهو الشيء الذي يفرغ هذه المفاهيم من محتواها، إذا ما نظرنا إليها من زاوية حقوقية ضيقة، دون الأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع، التي تسعى هذه القيم والمبادئ الحقوقية الانغراس فيها.

ويمكن أن يعزى سبب عدم ترسخ الثقافة الحقوقية في المغرب على نحو ثابت وكامل، في جانب منه،إلى طبيعة المجتمع ومؤسساته القانونية؛ إذ أن التقابل الحاصل بين الأطراف المطالبة بالحريات والحقوق وبين المدافعين على الثقافة السائدة، يقوم على اعتبار أن الدولة لا تقف كمؤسسة في مفترقه، بل تقف إلى جانب الطرف الغالب، وبأدوار محافظة، تماماكتلك التي توجد في المجتمع، باعتبارها ثقافة غير منفتحة على التبدل، ولا تترك إمكانية صريحة لتقبل الآخر بما أنه المقابل المختلف " إن المشكل يوجد في المجتمع لأنه مازال محافظا ولا يقبل الاختلاف، المشكل كذلك ربما في الدولة".[29]؛وهنا نحن نجد أنفسنا أمام قصديتين مختلفتين. فالاعتقاد في أهمية الحقوق يستلزم رغبة وإرادة قائمة على التغيير والإقبال على المستقبل، بيد أنه فيما يتعلق بالأفراد فإنهم يرون في المجتمع، بشكله الحالي،بأنه أنسب للجميع ولا داعي لتوسيع حيز الحقوق الإنسانية بداخله، والاكتفاء بنفس النظام الاجتماعي. يتعلق الأمر أكثر حسب عينة الدراسة بـ " تواجد عادات وتقاليد ليس بمقدور الناس التخلي عنها ".[30]لذلك فمرد استمرارية هذه التمثلات يعود إلى استمرارية نفسآليات التنشئةواكتساب المعرفة إزاء الآخر وإزاء القانون والحقوق، والتي تظل قائمة. فحتى إن تم الافتراض بحماية القانون للفئات المطالبة بحقوق الإنسان، فإن المؤسسة القانونية تظل،ضمن جدلية المجتمع والقانون،غير قادرة لوحدها على الدفع بهذا الكل الذي هو المجتمع إلى تقبل هذه الثقافة بمعناها الواسع.

[29] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

[30] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

هذا يحيل من جهة على المكانة التي تحتلها مؤسسة القانون، ضمن الثقافة والمرجعية العامة لأفراد المجتمع؛ بحيث تظل المعارف البسيطة المستمدة من المرجعية الدينية أكثر تأثيرا في هؤلاء الأفراد، وأن أي اختلاف معها يسهم في بناء أوصاف وصور ذهنية من قبيل: تجاوز القانون، أو عدم احترام المجتمع، أو نحن المغاربة، أو خدش الحياء العام. ويستمد ذلك مرجعيته من أسمى وثيقة في المجتمع، والتي تحيل حسب بعض أعضاء العينة" في الدستور نجد إسلامية الدولة، والدين الرسمي للدولة هوالإسلام".[31]إذ لا يتعلق الأمر هنا بالضرب والطعن في مكونات ومضامين هذه المؤسسة، ولكن بما أن هدف هذا الأخير من حيث المبدأ هو إقامة التنظيم الاجتماعي، أي تنظيم المجتمع وفق قواعد معيارية وقيمية محددة، فإنه يتوقف عن أداء هذا الدور أو يبقى غير مفعل حينما يؤسس للنموذج الواحد الثابت فقط، ولا يعود بمستطاعه استيعاب كافة عناصر الواقع، التي من المفترض أن يقوم بتنظيمها. بهذه الصيغة يمكن أن نتحدث عن الاقصاء وعن الاضطهاد وعن طمس لإرادات الآخرين، الذين يندرجون ضمن هذه الدائرة من المطالبين بحقوق الإنسان:" إن القانون قبل تسطيره يجب أن يحرص على إدماج كافة التفاصيل، فهو رجعي في الحالة التي لا يأخذ فيها بعين الاعتبار التطورات".[32]لا يعبر مضمون هذا الموقف عن مسعى لتجاوز هذه المبادئ والمؤسسات الضابطة للمجتمع، ولكن عن التشديد والإشارة فقط إلى نسبيتها عوض شموليتها، وادعائها القدرة على استيعاب الجميع. ذلك أن نواة تمحور وتمركز تمثلات مختلف الأطراف المشاركة في الدراسة للدولة والقانون، يكمن في الشعور بالانتماء ضمن النصوص المؤسسة للتعاقد الاجتماعي، وما يستتبعه من قبول للآخر المختلف؛ وبالتالي فإن إرادة التساوي أمام باقي مؤسسات المجتمع بدون تمييز، يكون مصدره أو سببه الميولات أو الاختيارات الكبرى الممكن اتخاذها.

[31] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

[32] طالب من الرباط، 24 سنة.

إن إحقاق ثقافة حقوق الإنسان في المغرب، يتعارض بالنسبة للفئات التي تدافع عن هذه الحقوق مع طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي للدولة، والذي يؤطر تمتع الأفراد من عدمه بهذه الحقوق؛ بحيثيتعين ادراج مبدأ وإمكانية التغيير ضمن الذهنيات على عكس الثابت والحاصل، والذي يمنع من تحيين هذه القوانين مادام المجتمع متغير. فطبيعة النظام الاجتماعي السياسي لها تأثير على باقي الحريات الفردية والاقتصادية، ولها تأثير بشكل عام على الحياة كلها وعلى كل الحريات:" إذا كان النظام ديكتاتوري على سبيل المثال، فهو سيمنع الحريات الفردية وسوف يقيد الحريات الاقتصادية ليستفرد بجميع الامتيازات، كما سيمنع الحريات السياسية ليضمن سيادته واستمراريته حفاظا على امتيازاته ومكانته، فمثلا نظام إسلامي يرفض حرية المعتقد، بحيث نلاحظ أنه حتى اليهود والمسيحيون الذين هم من ديانات توحيدية يمنعون من حقهم في الممارسة، ناهيك عن الناس الذي لهم معتقدات أخرى، أو الذين ليس لهم معتقدات أصلا، إذ أن نفس النظام سيمنع الحريات الاقتصادية، نظرا لكون فاعليه يعتمدون على اقتصاد الريع والامتيازات، وبالتالي سوف يرفض أي تغيير حفاظا على استمرارية النظام، مما يؤكد أن هذا يضرب في الأساس في سائر الحريات".[33]

انطلاقا من هذا التوجه، فإن الفئة المدافعة عن الحقوق تركز على المؤسسات الكبرى داخل المجتمع، باعتبارها هي التي تحدد الإطار العام الذي تتحرك فيه باقي الفئات والمجموعات الاجتماعية وتحكم ممارساتهم، إذ أن مبدأ التغيير يتم من هذا الجانب، لكن في المقابل، يمتلك أفراد المجتمع تمثلات حول هذا النوع من المقاربة باعتبارها راديكالية وفوضوية. فالاختلاف في كيفية تحقيق الانسجام الاجتماعي، أي الرغبة في الشعور بالانتماء داخل مجتمع واسع يتسع للجميع، هو المحرك الكامن وراء تبريرات نشطاء حقوق الإنسان للدفع بالحريات إلى أبعد نطاق ممكن، لتشمل وتغطي باقي الأفراد المشاركين في هذا التعاقد الاجتماعي.

[33] ماستر في الإعلاميات من مكناس، 35 سنة.

وبتعبير آخر، ينطلق المغاربة من تصور مفتوح على الحقوق مادامت هذه الحقوق لا تتعارض مع القواعد القطعية في دين الدولة، ويتجسد هذا في مواضيع المساواة بالخصوص؛ بحيث لا ضرر في أن تتمتع المرأة بالمساواة بالصيغة التي قد يُؤول فيها الدين ويجتهد فيها، أي أن يكون الهدف من ذلك توسيع دائرة ضمان الحقوق ووضعها في يد الدولة، والتي هي بدورها تستمد مرجعيتها من الدين. الأمر الذي يعني أنه حتى لوكان التعايش أو الممارسة في وضع متقدم، فإن الدولة ليست محايدة في حالة القضاء أو القانون، وإنما تجسد المبادئ الدينية وتبوئها مركز الصدارة، بالرغم من ادعائهابأن اتفاقيات حقوق الانسان تسمو على التشريعات الوطنية.

نستحضر الدولة هنا باعتبارها المؤسسة الساهرة على ثبات منظومة القيم وفق منطق الاكراه على الجميع، وأن إشارة الأفراد لها باعتبارها ناسفة لإمكانية تبلور حقوق جديدة، يعزى لكون الحس المشترك بين أعضاء المجتمع يفوض إراداته لها، من أجل تحقيق هذا الاكراه في السياقات التي تثير نقاشا حادا بخصوص حقوق جديدة.

من جهة أخرى، نلاحظ اتفاق بعض أعضاء عينة الدراسة على تطور أدوار المرأة في المغرب بصفة عامة، مع أن وضعها الجديد مازال خاضعا للتقييد بأحكام واعتبارات تزيد من تقزيم هذه المكانة" نعم أنا مع المساواة الكاملة في الحقوق، فالنساء اليوم أصبحن نصف هذا المجتمع، ويلعبن دورا أساسيا في عجلة التنمية، وبالتالي، لا يمكن أن ننكر دورهن وانتهاك حقوقهن".[34]هذا التقييد بقدر ما يسهرالاتجاه المحافظ داخل المجتمع على استمراره، فإن الدولة بدورها تصطف، بشكل عام إلى جانب هذا الطرف لتثبيت نفس الصور والمكانات التي تحيل عليها المرجعية السائدة، كما تدل على ذلك قضايا الإرث والمساواة الواسعة في كل المجالات.

تشكل الدولة إذن بالنسبة لكافة المشاركين في البحث المرجعية الأساسية، سواء بالنسبة للمطالبين بحقوق الإنسان، بالنظر لكون المغرب مصدق وغير متحفظ بشأن

[34] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

عدد لا يستهان به من الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أو بالنسبة للمجتمع ككل،بوصفه يمثل إطارا منظما للمشترك، الذييرى أن هذه المرجعية تنبني على الدين كمصدر أساسي، وأن على الدولة بالتبعية لهذا الوضع أن تلعب دور التحكيم المحايد. ويتجلى هذا الدور في تثبيت قدرة القانون على إحداث تغيير فيما يرتبط بمسائل الإرث " إن قضية الإرث على سبيل المثال، مرتبطة بالدين وبالنصوص القطعية للقرآن، ولا أظن أن هناك من سيطالب بإيقاف ذلك، وبالتالي، فأنا لست مع أو ضد، غير أن الأمر مرتبط بالأساس بالسلطة التشريعية للدولة والتي لها الصلاحية في تغيير القانون: من القانون الإلهي إلى الوضعي ".[35]

يضعنا هذا أمام مسألة تمظهر القانون داخل المجتمع المغربي، بحيث يرتبط تطبيقه بتنظيم الفضاء العام، الذي يغلب عليه الشعور الجمعي والارادة المشتركة، لأنه مرتبط بدوره بالنظام العام؛وهو النظام الذي يستمد مرتكزاته من الثقافة المغربية، التي تحيل مرجعيتها على الدين الإسلامي. فلابد للقانون من أن يعبر هنا عن الإرادة المشتركة أكثر من الإرادة الفردية، والتي تتدخل الدولة فرضها ولتحقيقها.

يبرز هذا الجانب بشكل كبير في القضايا المرتبطة بحقوق المرأة، حيث أن حريتها داخل الفضاء العام لا زالت مقيدة ويتم التضيق عليها. وأن مظاهر هذا التضيق، والعنف، والتحرش والاقصاء من الفضاءات، تتأسس على مرجعية ذكورية تنبني على ثنائية الخارج للذكر والداخل للمرأة، وأي تعارض مع هذا يؤدي إلى تقليص حرية للمرأة، في غياب سيادة القانون ضمن الفضاءات بشكل متكافئ.

من هذا المنطلق، يبدو اتفاق أعضاء العينة بأكملها على أن الدولة هي مصدر الحقوق، وأن مسؤوليتها بالضرورة هي تأمين هذه الحقوق أو ضمان إمكانية جعلها قابلة للتطبيق من قبل الجهات التي قد تتدافع لتحقيقها؛ كما يجب أن تحرص على هذالاسيما عندما يتعلق الأمر بالفئات الهشة. ويخص الأمر هنا حقوق الأشخاص ذوي

[35] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

الإعاقة،الذين قد يصعب عليهم تنظيم أنفسهم للمطالبة بالحقوق. فمن هذا الجانب، لا حاجة حسب عينة الدراسة، للتدافع والضغط، لأن مسؤولية الدولة هي منح هذه الفئة حقوقها، لأنها تندرج ضمن خانة المستضعفين " أظن أن الدولة تقوم ببعض المجهودات لكنها غير كافية، فهي تقوم بالإعلان عن بعض الحقوق لأنها تقوم بالدعاية فقط ولكن الواقع مختلف عن ذلك، فإذا أخذنا مثلا حق الطفل المعاق في الولوج إلى الخدمات الأساسية والمدرسة العمومية، فإننا نجد أن الدولة تؤكد على هذا الحق وتقوم بالدعاية له، لكن بمجرد مرور ضجة الادعاء والاعلان حتى تجد هذه الفئة العديد من الصعوبات والمعيقات على المستوى الاجرائي حتى يتمكن هذا الطفل من الحصول على هذا الحق".[36]

ضمن سياق العلاقة مع الدولة، يتضح كذلك تشديد أعضاء العينة على ضرورة تمتيعهم بالحقوق كاملة ما دامت تهم الإنسان، وأن أي جزء مسلوب منها يؤدي إلى التأثير في هذه الصفة والتي هي الإنسان " فإذا تم إعطائي حق وسلب آخر مني، فإني سأصبح إنسانا غير مكتمل ولم أصل بعد إلى درجة الإنسان".[37]بيد أن اكتساب صفة الإنسان لا يتوقف فقط على الاعتراف بحقوق الإنسان، بل يستوجب التمتع بها على أرض الواقع " في للمغرب نتوفر على العديد من الحقوق على الورق والتي لا نتمتع بها في الواقع، أو تبقى حبيسة وعي الأفراد".[38]يكشف هذا الجانب عن تحكم تصورين في علاقة المغاربة مع القانون؛ أولا، تصور الفئة التي تشدد على ضرورة الوعي بالحقوق وتملك المعرفة اللازمةبها، على أنه يجب أن يرافق ذلك باعتماد طريقة معينة للمطالبة بها، وفي غالب الأحوال تتفق عينة الدراسة على آلية الاحتجاج، بدرجات مختلفة،تتراوح بين السلمية والعنيفة، وفق الموقع الاجتماعي لكل فرد أو فئة اجتماعية. أما التصور الثاني فيتجلى في أن الفئة التي تتعامل مع الحقوق كهبة من الدولة، وليست مطالب يُتفاعل

[36] طالبة سنة أولى من مدينة خريبكة، 24 سنة.

[37] طالب من مدينة الرباط، 24 سنة.

[38] طالب من مدينة الرباط، 24 سنة.

بشأنها بطريقة من الطرق، فيبقى وعيها رهين بما تقدمه الدولة، التي بدورها تتردد في التعريف بهذه الحقوق.

البنية الذهنية للمغاربة في مقابل تمثل ثقافة حقوق الإنسان.

تحيل معطيات الدراسة على واقع وجود حقوق أساسية داخل المجتمع المغربي بمدلولها الاجتماعي والاقتصادي فقط. فتارة يشار إلى أن البنية القانونية لمؤسسات الدولة تطورت، وأن هناك تقدم ملحوظ في توسيع دائرة الحقوق في السنوات الأخيرة؛ وتارة أخرى ينظر إلى استمرارية المعتقدات والمعايير الاجتماعيةكنقيض لمؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، بحيث تظل الأولى محددا رئيسيالتقبل المجتمع لهذه الحقوق.إذ أن العائق الكبير بالنسبة لعينة الدراسة المدافعة عن حقوق الإنسان، يكمن في قيم المحافظة؛ باعتبارها تعني في هذا السياق موقفا ثابتا وساكنا إزاء مستجدات ومتغيرات الحياة الاجتماعية العامة، وبذلك تعد " السبب في تأخر وتأخير تفعيل القانون على الجميع".[39]

على هذا المستوى يدورالنقاش،لدى عينة الدراسة، حول مسألة لأي مدى يمكن للقانون أن يشكل مرجعية صلبة، داخل عناصرالتمثل الاجتماعي. بالإضافة إلى درجة الاختلاف في حضور هذين العنصرين ضمن بنية التمثل: أي تجاور ما هو قانوني وباقي مكونات الوعي الجمعي. ضمن هذا المنحى يتضح من خلال الدراسة أن مرجعية المجتمع، بمعارفه البسيطة، تتفوق على التقدم في الجوانب الحقوقية التي تحققت بالمجتمع المغربي، والتي تسهر المجموعات الاجتماعية وإرادات الأفراد على تكريسها. إنها تشكل ممانعة معرفية إدراكية لتقبل مختلف المبادئ الكبرى، التي يقوم عليها منظومة حقوق الإنسان ومفاهيمها الأساسية.

يعكس ما سبق نوعا من التنافر المعرفي الذي تمتلكه عينة الدراسة بين ضرورتين؛ الأولى، وهي معرفةحقوق الإنسان والسعي إلى احقاقها؛ والثانية الحاجة إلى تغيير البنيات الذهنية، باتجاه تكريس ثقافة حقوق الإنسان دون تأثير مؤسساتي أو مجتمعي؛ وذلك

[39] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

بحصر دلالة هذه الثقافة بشكل ضيق فقط في أنها ثقافة تدعوللحرية والكرامة واحترام الإنسان. لكن بما أنه تم تسجيل عدم قدرة عينة الدراسة على استيعاب ما هو مجرد، فإن المفاهيم الكبرى التي تنبني عليها هذه الثقافة الحقوقية تظل غير متوافق عليها بين الفاعلين الرسمين والفاعلين المدنيين، أي لم تخضع لتعريف مشترك بين مختلف الفاعلين، كما يتضح هذا أكثر عند الحديث عن حرية التعبير " ليس هناك حرية التعبير، في المغرب نجد معتقلين وهم أبناء الشعب، مثل أبناء الريف".[40] يلاحظ من ذلك تقابل بين حرية التعبير كما يفهمها كل جانب، سواء كان محسوبا على مؤسسات الدولة أو على المواطنين والمواطنات، بخصوص ما آلت إليه ممارسة الحق في التعبير بالنسبة لهذا العنصر الثقافي والمجالي الذي يمثله الريف، ضمن الإطار العام للمجتمع المغربي.

وهكذاينظر إلى حقوق الإنسانبوصفهاتؤدي إلى ضمان حياة كريمة، وينبغي أن يتمتع بها الجميع بدون استثناء. وبما أنها حقوق أساسية فلابد بالنسبة لأفراد الدراسة ألا تتعارض من جهة مع القانون، وأن تصاحبها من جهة أخرى اعتبارات وتدابير المناصفة والتكافؤ في الاستفادة منها.فلا يمكن اكتساب هذه حقوق الإنسان إلا بمراعاة تلازمها، وعدم قابليتها للتجزئةأو فصل بعضها عن البعض الآخر: " إن الحقوق لا تتجزأ بحيث بالإضافة إلى حقوق السكن والشغل، يجب أن تكون المحكمة عادلة، وفي حالة ذهبت إلى المستشفى يتعين أن أجد حق الولوج والخدمات الأساسية متوفرة، بالنسبة لي؛فالتطبيب والشغل والسكن والتعليم هي الحقوق".[41]

وإذا كانت عينة الدراسة لا تتردد، في بعض المناسبات،في الإشارة إلى مفاهيم الديموقراطية والحريات الفردية، إلا أن طبيعة التمثل الذي تحمله عن ذلك يظل قائماعلى وجود نوع من التعارض بين البنيات الذهنية والقانونية وهذه الحقوق؛ بحيث أن الحريات الفردية تأتي في مستوى ثان دائما بعد القانون.وهنا يظهرأن تمثل القانون،كإطار مشترك،ينظر إليه بوصفه وثيقة ثابتة مُسلما بصلاحيتها، وليسكاتفاق

[40] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

[41] لم يتم ذكر معلومات عنه.

وضعي يهدف لتنظيم مجموعة بشرية ضمن نطاق زمني ومجالي محدد، وأنه قابل للتغيير والتعديل " الحريات الفردية في إطار القانون، يحق للفرد أن يفعل ما يشاء مادام أنه لا يمس الآخرين، وفي نفس الوقت ألا يتعارض [ما يقوم به] مع القانون العام للبلاد".[42]

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن حريات معدلة ومكيفة وفق الإطارات العامة للمجتمع، والتي تظل جوفاء وغير مكتملة بالنسبة لباقي فئات المجتمع، التي ترى في الحقوق الفردية احتياجها الأول أكثر من باقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يطالب بها المجتمع. وهذا الوضع يحيل على مستويات من التصريح بالهوية، والتي تدرج كل مجموعة مطالبة بالحقوق نفسها فيها. فالحديث عن تراتبية الحقوق يجري من خلال استحضار الهوية العامة الثابتة للمجتمع أولا؛ وفي مستوى ثان بعض هويات مجموعات اجتماعية غالبة ومهيمنة ضمن المجتمع، في إطار التقابلات الناتجة عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات ومن ثم الجهات.

إن الغاية من هذا التسلسل هو إبراز أن القانون، باعتباره إطارا حاميا للحقوق، لا يسري على كافة هذه الفئات، وأن أدواره المؤسساتية، من حيث المبدأ، تتوقف عندتخوم الإطار العام المشترك، الذي تمثله في المجتمع، في حدود المستوى الثاني فقط، المجموعات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ضمن مجتمع لا يعرف العدالة الاجتماعية ويسود فيه التفاوت.وعلى هذا النحو فإن الإشكال المجتمعي يتجلى في بروز فئة اجتماعية، يجري توصيفها على أنها أقلية، منزاحة عن دائرة المجموعة الغالبة المشتركة وغير متماهية معها، لعدم توافق احتياجاتهما معا. ومن ثمة يمكن اعتبارها في هذه الحالة غير طبيعية، وبما أنها كذلك فإنها غير اجتماعية. ومرد هذا إلى الصيغة التي تقدم بها هذه الفئة حقوقها، والتي تعتبر حالة نشاز معزولة ضمن المشهد العام للمجتمع ككل.

[42] لم يتم ذكر معلومات عنه.

يتعلق الأمر هنا بوجود صورة ذهنية لدى المغاربة تمتص الاختلافات الفردية، وتعمل علىتنميطها ضمن الإطار العام ككل " في حالة إذا كان القانون لا يحمي الحريات، فأنا أقول أن القانون يبقى فوق كل شيء، بحيث ليس هناك مبرر التناقض مع شيء ينص عليه؛أما أن أخرق القانون، وهو موجود ومطبق وساري المفعول بذريعة الحرية الفردية، فإن هذا غير مقبول ولا يمكن، فهذا بالنسبة لي لا يجوز لأن القانون هو الميثاق الأسمى المنظم للأفراد داخل الدولة ".[43]ولهذا فإن موقع الحرية الفردية ضمن التمثل العام لعينة الدارسة يظل هشا، بالنظر لغياب آليات التصريح به من جهة، وضعف ضمانات التعاطف والتسامح الاجتماعي من جهة ثانية؛ مادامت الصبغة التي يتمثل بها المغاربة القانون تظل تمييزية، وتستدعي الاستفادة من تدابيره الاندراج ضمن دائرة المجموعات الاجتماعية التي يغطيها هذا القانون.فعدم التطابق مع القيم السائدة واستدماج ثقافة المجتمع، يعكس عدم رغبة هذه الفئات في أن يحميها القانون ويشملها؛ وبالتالي فالأفراد المنتمون إليها هم المسؤولون عن وضعيتهم، وعن اختلافهم غير المبرر اجتماعيا.

استنادا إلى ما سبق، فإن غياب مصدر مرجعي ضمن المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الرسمية للدولة بشكل عام للتعريف بهذه الحقوق، يجعلها عرضة لتأويلات هجينة.كما أن عينة الدراسة تنطلق، بالإضافة إلى ذلك، لتبرير رفضهاالتلكالحقوقمن التقابل بين الذات والآخر، أي الآخر الغربي المختلف مع الذات دينيا وثقافيا،والذي يكيف دائما إرادته الاستعمارية وفق صيغ متجددة ومتلونة.فتمثل هذه الحقوق يندرج ضمن استمرارية الاستعمار، الذي يكمن هدفه في طمس الثقافة الأصلية وإقامة شرخ بين الأفراد وثقافتهم.لذا، يصبح مبدأ المقاومة، الذي يحكم السلوك ورد الفعل إزاء الاستعمار، هو نفسه المبدأ الذي يحكم العلاقة مع هذه الثقافة، والمتجسد في الممانعة والرفض لها.فثقافة حقوق الإنسان،تعد ضمن هذا التمثل منتوجا غربيا وليس إنسانيا، وذلك في مقابل الثقافة الوطنية المحلية. وبهذا يستبدل مبدأ التكامل الذي ينبغي أن

[43] لم يتم ذكر معلومات عنه.

يحكم الثقافتين معا، على اعتبار أن الأولى ينبغي تكمل الثانية، ليحل محله مبدأ التعارض، الذي يفيد أن قبول الثقافة الحقوقية، في كونيتها وشموليتها، معناه الخروج عن دائرة الثقافة المحلية بخصوصياتها ومرتكزاتها.

في شق آخر، يرتبط التمثل، حول المطالبين بهذه الحقوق، بنوع من الفوضى مقابل نظام عام قائم.ويتجلى هذا في عدم الاحترام وفي زعزعة الثقة في المؤسسات؛ بحيث تنطلق فئة من عينة الدراسة من المبدأ الذي يقول: أن أي مخالفة للقانون تؤدي إلى العقاب. وبما أن القانون لا يحمي المغفلين، فإن على المطالبين بهذه الحريات تحمل تبعات عدم احترامهم للقانون. فالمطالبة بالحقوق عن طريق مخالفة القانون تُدرج المطالبين بحقوق الانسان في دائرة المغفلين، والتي تحيل على غياب الوعي، وهو وحده الذي يؤدي إلى تجاوز القانون ونيل العقوبة. ويؤثر هذا الوضع في طبيعة التمثلات حول الحقوق الفردية، إما باعتبار المناصرين لها أفراد مغفلون، لأنهم لا يمتثلونللقانون، وأن ما يتعرضون له من تضييق جد طبيعي؛ وإمالأنهم جهلاء وغير واعين، لأن وحده الجهل، بالنسبة لهذه العينة، هو التي يؤدي إلى تجاوز القانون وإلى عدم نهج سلوك معين مقبول للتعامل مع القانون، وفق الإطار العام للمجتمع ومؤسساته.

يمكن أن نلحظ أيضا، من خلال المواقف المعبر عنها داخل العينة، درجة التعامل الحذر للمغاربة مع حقوق الإنسان، إذ يتم تأطير كافة أبعادهاومضامينها بحدود؛ كأن يرادف الحق في الاحتجاج، مبدأ السلمية؛ والحق في الحرية، عدم إزعاج الآخرين؛ وأي عنصر يتعارض مع الدولة وثوابتها يكون غير مرحب به ولا يجري التسامح بشأنه.فتغيير الذهنيات فيالجانب من المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لا يوازيه ولا يجاريه تغير عميق فيما يتعلق بالحقوق الفردية. فالحرية مثلا تحظى بتمثل سلبي،لكونها تشير إلى كل التغيرات التي تفسد المجتمع وتخل بتوازنه " إن المطالبة بحقوق المرأة يفسد المجتمع ويؤدي ذلك إلى تبرج النساء وخروجهن عن طوع الرجال، سواء كانوا أزواجهن أو مجرد أقرباء

لهن."[44]لهذا فالتغيير الذي قد يحصل في مكانة المرأة لازال محدودا في البنية الذهنية، أو على الأقل مجزأ في أفضل الأحوال، إذ أن حقوقها تهدد الدور الاجتماعي للرجل باعتباره المسيطر والمهيمن والراعي، وهو الشيء الذي سيؤثر في مؤسسة الأسرة بشكل مباشر. من هذا المنظور، فإن التمييز ضد المرأة تغذيه الصور النمطية لها داخل المجتمع، إذ " يفضل مجتمعنا الأطفال الذكور على الإناث، لأن الذكور عندما يكبرون سيساعدونني على تكاليف الحياة، أما البنت فستتزوج وستهتم بزوجها وأولادها، وإن لم تتزوج ستصبح عبئا علينا".[45]

وتستقي هذه التمثلات مصدرها من الوظائف والأدوار الاجتماعية التي شغلتها المرأة لمدة طويلة، والتي تلعب مؤسسات التنشئة والتربية دورا جوهريا في إعادة إنتاجها وفق صورة نمطية مشتركة، تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل. وبما أنها تشكل أحيانا عبئا اجتماعيا ليس من السهل التخلص منه، فإن إضافة حقوق أخرى لها سيزيد الوضعية تعقيدا. وبهذا يتجلى عدم الاستعداد المعرفي للتخلي عن هذه الصور الثابتة، ما دامت مرجعية الأفراد محصورة في مصدر واحد. يتعلق الأمر هنا بالنسبة لهذه الفئة بأن عدم التسامح إزاء هذه الاعتبارات يُعد مبدأ وقيمة اجتماعية، وبنفس الدرجة قياسا على عدم الاستعداد لقبول شعائر دينية لأفراد آخرين، بما أننا ضمن إطار دولة إسلامية منطوق دستورها يصبغ التجريم على جانب كبير من الحريات الفردية.

يشير هذا بالنسبة لعينة الدراسة إلى فهم ضبابي لهذه الحريات، تتحكم فيه الإطارات الكبرى للمجتمع والدولة وثوابتها، انطلاقا من المؤسسة الدينة وطبيعة النظام الإسلامي الذي تستمد كامل المؤسسات الأخرى مضامينها منه. ويتمظهر هذا في مبدأ المسؤولية على الآخرين بمدلولها الواسع، وتدقيقا على بُعد الوصاية والرعاية؛ بمعنى أن التدخل في شأن الآخرين والوصاية عليهم مبدأ وسلوك، مرده حسن النية من طرف المجتمع لتقويم "اعوجاج"الآخر باعتباره منحرفا عن الإطار العام. وفيما يظل هذا الفهم

[44] راعي غنم، من مدينة بيوكرى، 28 سنة.

[45] راعي غنم، من مدينة بيوكرى، 28 سنة.

غير مقبول بالنسبة للمطالبين بالحريات الفردية، فإن الفئات المحافظة نفسها داخل المجتمع لا تستوعب من جهتها أن المطالبين بالحريات الفردية يعتبرون هذا السلوك عبارة عن تعصب وعدم احترام للآخر" أنا أرى أن الحريات الفردية خاصة الحق في التدين، تبقى من شأن الأفراد ولا دخل للأخرين بها، ونفس الشيء يقال عن الجوانب الأخرى من شخصية الإنسان كالحرية وغيرها، أنا شخصيا لا أصلي ولا أحب أن يناقشني أحد في ذاك لأنه ليس من حقه، فغالبية الناس تحشر نفسها في أمور لا تعنيها".[46]

يندرج هذا الاختلاف فيالتقابل الحادث في زاويا النظر إلى موضوع التمثل، الذي يتحدد هنا في حقوق الإنسان ومدلولاتها ونطاقها؛ بحيث يسجل المدافعون عن الحريات تناقضات في الإطارات الكبرى للمجتمع خاصة في الجانب السوسيوثقافي، والتي لا تستطيع تأطير سلوك أفراد المجتمع بشكل متساو، لا سيما فيما يتعلق بين الرجل والمرأة. كما يعتبرونأن المغاربة يتعاملون مع هذه الحقوق في تفاصيلها الدقيقة يوميا دون أن يعوا ذلك، إلا أنهم يبدون انزعاجا لما يتم توصيفها وادراجها ضمن دائرة الحقوق الفردية، إذ يفضلون دائما أن يصبغ عليها طابعا دينيا أو صبغة هوياتية " نحن المغاربة "،اعتقادا منهم بأن تقبل هذه الحقوق سيؤدي إلى سلسلة من النتائج، كإضعاف العقيدة وزعزعتها، أو سيجرح الشعور العام، أو قد يؤدي إلى بطش الأفراد داخل الفضاءات العامة، وبالتالي بروز مواقف عدوانية وردود فعل ما ينعت بقضاء الشارع.

بتعبير آخر، إن المغاربة، في جانب كبير منهم، يمارسون هذه الحريات بتوصيف ديني لها. ويمتد هذا ليفضي أكثر إلى بروز تناقضات من داخل نفس المرجعية الثقافية والتي تحدد الأدوار؛ذلك أنه يجري التساهل مع نفس السلوك فيما يتعلق بحريات الرجل، إلا أن الأمر يكون معكوسا بشكل جذري حينما يتصل هذا بالمرأة " التي ينظر إليها مجتمعنا بنوع من الاحتقار والدونية، وأن من مظاهر ذلك عدم قدرة المرأة على الولوج إلى الفضاءات العمومية بحرية، حيث يتدخل الذكور في تحديد كيفية لباس المرأة؛ ومن أغرب الأمور أن

[46] تلميذ من مدينة اشتوكة ايت باها، 19 سنة.

يسارع المجتمع إلى معاقبة المرأة عند ممارستها للجنس خارج مؤسسة الزواج دون أن يكون لنا نفس الموقف إزاء الرجل، بحيث أرى أن للمرأة كما للرجل ممارسة الجنس بشكل رضائي دون أن يكون ذلك سببا في احتقارها".[47]

إننا، بالنسبة لعينة الدراسة، أمام ممارسات متناقضة ومزدوجة، وبما أنها تقع في المجتمع ويتم معاينتها،بل أن المجتمع قد إستدمج شعور التطبيع معجزء كبير منها، من خلال تسجيل صمت اجتماعي وقلة استنكار نسبي إزاءها؛مما يوحي بأن الانتقال إلى مستوى رفع التجريم عنها لن يغير في الأمر شيئا، وأنه بفعل ذلك لن يحصل أدنى شيء للآخر، ولن تتزعزع عقيدته، فقط لأنه قبل التعايش في نفس المجتمع مع أفراد يطالبون بحقوق تنتمي لدائرة الحقوق الفردية. فكل ما سيتغير هو شعور أفراد المجتمع بالأريحية والتسامح، وتبدد الخوف بالنسبة للفئات العريضة التي تلجأ لهذه الممارسات، لأنها تعتبرها طبيعية في الأصل وحقوقا تنتمي لميدان القناعة الفردية.وهذا ما يؤدي إلى تشكل آراء ومواقف وأفكار نمطية سلبية، تظل في معزل عن الحق ويتم استغلالها في غايات أخرى، كتصفية الخلافات أو التوظيف السياسي والانتقام من الآخر المختلف.

في الطرفالآخر، يتم اعتبار الدين المرجع الأول والنواة المركزية لتمثل المغربة إزاء هذا الموضوع، إن هذا التجذر أو الترسيخ لهذه الفكرة في التمثل، مردها كون الأديان سابقة على فكرة حقوق الإنسان،وعلى مفاهيم الحداثة وغيرها، الشيء الذي يجعلها غريبة على الأفراد، وتصنف بالخارجية " إن فكرة حقوق الإنسان هي دخيلة على مجتمعنا، لأننا نرى أن كافة الأديان على اختلافها ترتاب من فكرة حقوق الانسان ومن مسألة الحرية ".[48]وبهذا يكون التمثل، الذي يؤطر النظر إلىحقوق الإنسان،مبنيا على إدراك يرى أنها أتت لتحل محلالدين وتستولي على مكانته. بمعنى أن التمثل الذي تحمله هذه الثقافة التي تنعت بحقوق الإنسان، يفيد تحرير الأفراد من الدين الذي يتبنونه على أنه ثوابت وقواعد في جزء منها غير قابلة للنقاش. فبين التحرير من القيود الدينية والحفاظ عليها، تتصارع

[47] تلميذ من مدينة اشتوكة ايت باها، 19 سنة.

[48] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

الكونية والخصوصية للاتفاق أو الاختلاف حول ما الذي يقيد الناس وحول ما يحول دون تمتعهم بحقوقهم.

يتجلى هذا في قضية الإرث والمساواة والتي تختلف النظرة الذكورية بشأنهما عن مقابلتها الأنثوية، إذ تشير النساء إلى ضرورة التفكير في محاولة إحقاق هذه المساواة، بطرق تراعي قيمة المرأة وتكافئها مع الرجل، لأنه من غير المنطقي القبول باستمرارية التمييز بينالجنسين " بغض النظر عن كوني مسلمة ومن وسط محافظ، فأنا مع المساواة في جميع المجالات بين النساء والرجال، خاصة أن لدينا فهم خاطئ للدين حسب تعبير الكثير من الفقهاء، بالنسبة لي أنا مع المساواة التامة وقضية الإرث ليست بمعزل عن ذلك رغم ما ينص عليه الدين، أو ما تم تأويله من خلال النصوص القرآنية، وبالتالي التوزيع العادل للتركة بين الذكور والإناث ضروري ولابد منه".[49]في هذه الحالة تتضح إمكانية تغير فهم الدين ضمن النظام الاجتماعي، بحيث أن الغاية هي وجود معادلة: الدين لصالح الإنسان، وليس الإنسان في قيد الدين. لذلك فإن فهم هذا الأخير لا يجب أن يمثل تعارضا مع باقي حقوق الإنسان، التي تبدو معقولة ومقبولة للجميع. فالصيغة المطلوبة هي توسيع أفق التأويل للدين بما لا يشكل حضوره مصدر توتر أو صراع بينه وبين والحرية، وبالنتيجة بين فئات المجتمع.

[49] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المدنية والسياسية.

من الملاحظ بشكل كبير تباين درجة المطالبة المتنامية بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بهدف ضمان العيش الكريم، بالمقارنة مع تعزيز الحقوق المدنية والسعي إلى الاعتراف بها. وهذا يحيل على نتيجتين: الأولى، غياب المعرفة بأهمية الحقوق المدنية وإلزامية السهر على تطبيقها؛والثانية، أنها هذه الحقوق تأتي في المرتبة الموالية بعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لأنه في غياب وجود فعلي لهذه الأخيرة يتأثر استعداد الأفراد للسعي في ضمان وطلب الحقوق المدنية. ويوحيهذا بأن هناك نوع من التراتبية بين جيلي الحقوق عند هذه الفئات، حتى وإن لم يكن بطريقة صريحة؛ بحيث أن الحق في التمدرس والحق في الحياة وغيرهما، رهين بإطار اقتصادي واجتماعي معقول؛ إذ في غيابه يصبح التغاضي عن انتهاك الحقوق المدنية مسألة متساهل بشأنها؛ وهو الشيء الذي لازال، حسب بعض أعضاء العينة، يكرس ظواهر زواج القاصرات، والوافيات أثناء الولادة، والفتيات عاملات البيوت، باعتبارها مؤشرات مقابلة للحق في الحياة، والحق في التمدرس والحق في الطفولة، " نخاف على الفتيات أكثر، لان انعدام الإنارة بالطريق المؤدية للمدرسة يؤدي بالساكنة لحرمان بناتهم من الدراسة في سن مبكرة، وإلى تزويجهم كقاصرات، و الذي لا يعرفه البعض هو أننا ما زلنا نزوج بناتنا بدون عقد (بالفاتحة) فقط".[50]

في هذا السياق، وحتى بالنسبة للفئات المتمدرسة، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأتي في مقدمة أول ما يتبادر لذهن أفراد العينة " الجواب على ما هي حقوق الإنسان بالنسبة لي، هي الحق في الصحة والحق في التمدرس والحق في الشغل والحق في السكن اللائق، وتوفير فضاءات الراحة، والطرق المعبدة والإنارة ومكتبات للطلبة والتلاميذ".[51]يتعلق الأمر بأن الحقوق الأربعة الأولى تكاد تتكرر لدى جميع المبحوثين،

[50] بقالة من دوار براهمة شرقاوة، يبعد عن مدينة المحمدية بحوالي 7 كلم، 34 سنة.

[51] طالبة التعليم العالي من المحمدية، 18 سنة.

بنفس الخصائص وحتى بنفس الترتيب؛ بحيث يتم التركيز على الأبعاد المادية المُجسدة والملموسة للحقوق؛ كأن يتم ربط الصحة بالمستشفى وتوفر الأطباء، والتعليم بجودة المحتويات والدعامات التعلمية مع سوق الشغل الذي يتم تمثله هنا باعتباره حق، وكضرورة لتزايد عروض العمل.

وارتباطا مع هذا، يتضح أن تمثلات عينة أفراد الدراسة، تقوم على اعتبار أن هذه الحقوق يجب أن تكون مكتسبة، بدون الحاجة إلى الإعلان عن ذلك، أو المطالبة بها، سواء عبر آليات نضالية أو احتجاجية؛ وذلك انطلاقا من مبدأ أن التصويت يستلزم من المنتخبين الاهتمام بالشأن العام، والعمل على توفير هذه الحقوق؛ إلا أن هذه الحقوق تفرغ من محتواها ومن معياريتها كحق، لما يتم فرض وسائط لاكتسابها، كالرشوة وغيرها من الآلياتالأخرى.

بيد أن الوعي بالحقوق الفردية والحريات يأتي في مستوى ثان، ومرد هذه التراتبية هو أولوية الشعور بأحقية تملك الحق الاجتماعي أكثر من غيره من الحقوق،أكانت مدنية أم سياسية. " بالنسبة لي طرحت للمنتخبين مرارا احتياجاتنا ولم يقوموا بأي شيء لحد الآن، والغريب أننا لا يمكن أن نلتقي بهم إلا من خمس سنوات إلى خمس سنوات عند اقتراب الانتخابات، لكن مع ذلك هناك في الدوار من لا ضمير له، ينتظر مجيئهم بعد خمس سنوات لتلقي بعض الدراهم كرشاوى؛ أنا شخصيا أفضل مقاطعة الانتخابات على قبول هذه المهزلة التي نعيشها".[52]

في نفس السياق دائما، تشير معطيات الدراسة أن هناك تجاور وتداخل لحقوق معينة؛كحضور الحق في القضاء إلى جانب التمييز، أو الحق في الصحة إلى جانب الإقصاء وعدم الولوجية. صحيح أن المطالبة بالحقوق الاجتماعية الأساسية تكاد تكون مشتركة بين جميع الفئات بدون استثناء، إلا أن تجاور الحق في التعليم دون محاربة التمييز، أو تحقيق التكافؤ ومبادئ المساواة داخل قطاعات التعليم والصحة والشغل هي

[52] بقالة من دوار براهمة شرقاوة، يبعد عن مدينة المحمدية بحوالي 7 كلم، 34 سنة.

مبدأ عام داخل المجتمع المغربي، وهو الشيء الذي يحرم نفس العينة من الشعور بتمتعها بحقوقها " نجد تفرقة بين المدارس العمومية التي تغيب فيها إمكانيات التمدرس، بحيث ليس هناك جو تربوي. إذ أن مستقبل أبناء الشعب هو الشارع، لكونهم غير مؤهلين للشغل، وإلى جانب هذا هناك مدارس خصوصية لفئة معينة".[53] يحيل هذا الوعي على طبيعة التمثل حول الحق، فمن حيث المبدأ نحن أمام الحق في التعليم لكل الأفراد وبدون تمييز، لكن درجة جودته وعُموميته تظلان عناصر أساسية ليكتمل مدلول الحق؛ ويحيل التمثل هنا إلى التساؤل عن الغاية من وراء حق شكلي، إذا كان مفروغا من محتواه.

في مقابل الأولوية التي يوليها المجتمع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقابل الحقوق الفردية، فإنه تم تسجيل بالنسبة للمقابلات التي كانت تميل إلى ابداء معرفة بحقوق الإنسان، أن الحقوق الفردية على العكس هي الأهم ضمن دائرة الحقوق، لكون الوسط الاجتماعي المساعد على التعبير،لوجود منسوب ومستوى من الحرية عال، هو الذي سيؤدي بالنتيجة إلى الرفع من درجة المطالب الاجتماعية والاقتصادية " الحريات الفردية هي أساسية، حرية المعتقد هي مسألة أساسية وليست تكميلية، إنها الأساس وأول شيء".[54] لذاك على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بمستوياتها الأولى والثانية، أن تسهم في إقامة وعي وتمرير معرفة بحقوق الإنسان تسعف، حسب عينة الدراسة، على تغيير الاستعدادات إزاء هذه الحقوق.

[53] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

[54] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

تمثل اجتماعي تصنيفي وتراتبي لحقوق الإنسان.

يتضح أن ثمة تراتبية ذهنية لدى عينة الدراسة حول أهمية الحقوق، بحيث أنه من أجل اكتساب حقوق معينة يتم إيلاء الأهمية لحقوق في مقابل أخرى. فمن خلال المقابلات مع الأفراد في المناطق الهامشية، يظهر أن للحق وظيفة اجتماعية تقابل المصلحة؛إذ قد يتم تعويض حق الطفل في التمدرس بحق مبكر في العمل، أو الخوف من الاغتصاب عبر تبديله بالزواج المبكر، وبهذا يتحقق العيش الكريم بصيغته الثقافية. فتمثل الحق في هذا السياق، هو ملء فراغ وأداء مهمة ضمن النظام الاجتماعي للأفراد، وهو الذي يعطي للحق قيمته أو لا. كما يستمد الحق دلالته هنا من المخرجات النهائية للفعل، ومن نتائجه ضمن النظام العام للمجتمع؛ بمعنى أنه ما دام المبدأ هو التكافؤ في الحقوق فإن المكانة الاجتماعية لهذه الفئات قد تفهم وتحقق المساواة بالصيغة التالية: قد تولي أهمية لزواج القاصرات مثلا مادام الزواج في النهاية هو الغاية، وذلك على حساب حقوق أولية.

تميز عينات الدراسة الحقوق بشكل مادي أكثر منه رمزي، بحيث قد تتغاضى النساء عن العنف الممارس عليهن من خلال تصنيفه كمشكل ثانوي، بالمقارنة مع باقي أشكال العنف المادي، ويشكلعنف الدولة المادي أحدها،حينما يحرم هذه الفئات من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية،" نحن في الدوار ليس لنا مشاكل مع الرجل وإن كان فهو شيء ثانوي؛ فالعنف الحقيقي لدينا هو أننا لا نتوفر على سكن لائق يمكننا من العيش كمواطنين".[55]

هذا يحيل على أن تبلور فكرة الحق المدني، حتى وإن كان مصدره التجربة، كما هو الحال في التصريح أعلاه، الذي هو عنف ضد المرأة، فيظل ثانويا في مقابل العنف المادي، الذي يتجلى هنا في عدم التزام الدولة بالسهر على تطبيق مبدأ تكافؤ الحقوق؛

[55] بقالة من دوار براهمة شرقاوة، يبعد عن مدينة المحمدية بحوالي 7 كلم، 34 سنة.

لأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تستدعي بالأساس أن تكون عمودية من الأعلى إلى الأسفل، من الدولة إلى مواطنيها. وهذا يفسر التمثل الاختزالي لفكرة الحق لدى عينات الدراسة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفهوم المواطنة، الذي يقصد به واجبات الدولة إزاء المواطن وليس العكس.

يتوقف التمثل هنا للحقوق على حل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأولية فقط، إذ أن الحديث عن معرفة متكاملة بهذه الحقوق الإنسانية، حتى وإن كان الأمر هنا يتعلق بالجيل الثاني فقط، فهو يظل اختزاليا لأنه يرتبط بالحاجة اليومية المتكررة كالعمل، والتطبيب والتعليم. فالتمثل هنا يبقىمشوها، حيث يتضح التجزيء الحاصل لدى عينة الدراسة في استيعاب كافة الحقوق، والتي تظل بالنسبة لهم حقوقا تُمنح وتُقدم، أكثر مما تستدعي المطالبة بها والعمل على بلوغها.

يتكرر بالنسبة للمشاركين في البحث إلى جانب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية السابقة الذكر، الإشارة إلى الحق في الحرية والمساواة في منحى معين؛ ممايعكس عدم قدرة المشاركين في البحث، بشكل عام،على استيعاب مفاهيم مجردة. فالحرية تعني غياب الأفق والحدود، ولن تُفهم بالنسبة لهم إلا بربطها بجوانب الحياة الاجتماعية، ويتضح هذا أكثر من خلال الإجابة التالية " نجد حاليا الحرية بدون حدود عند الشباب خاصة في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة كالأنترنت، وكذلك الهاتف المحمول والذي يستعمل في جميع المجالات".[56]فالاستعمال غير الرشيد لهذه الوسائط يرادف دلالة ومفهوما أوسع، ألا وهي الحرية؛ بينما المساواة ترادف المعاملة بالمثل والتقابل الأفقي بين الأفراد داخل نطاق محدد: " المساواة هي التعامل بنفس الطريقة، دون تمييز في العمل، في التعليم، كذلك المساواة بين المرأة والرجل؛ وإعطاء نفس الفرص للمرأة خاصة في الشغل، وفي المنزل وفي تربية الأطفال رغم اختلافهما طبيعيا".[57]

[56] طالب من المحمدية، 20 سنة.

[57] طالب من المحمدية، 20 سنة.

تبدو تراتبية الحقوق واضحة عند المطالبةبحقين أو أكثر في نفس الآن، وقد تؤدي هذه العمليةإلى اختيار حق ورفض الآخرعندتزامن هذه الحقوق. يتجلى هذا في عدم تعزيز التعليم لحقوق أخرى. كأن يؤدي ضمان حق التعليم إلى بروز استعداد لطمس حق أخر.لتوضيح هذا، نشهد خلال الأجوبة تمثل يشيد بالتعليمباللغة الامازيغيةباعتبارها حق، وأنه من الضروري على الدولة ضمانها للأفراد والمجموعات الاجتماعية، لكن عندما يتعلق الأمر بالأولوية فإنه يتم تجاهلها، أو وضعها في درجة ثانية أو يتم تأجيل المطالبة بها. إننا نقصد هنا وجود نوع من عدم التطابق ما بين التمثل الاجتماعي لحظة تزامن حقين في نفس الآن، وما بين التشديد على أولوية متكافئة للحقوق" أعتقد أن التواصل باللغة الأم والتي هي الأمازيغية ضروري بالنسبة للأطفال، لكن هناك صعوبة للتواصل في المناطق غير الناطقة بها "[58]يحيل هذا على التقابل ما بين درجة الأحقية في الحقوق، وبالترتيب الذهني للحقوق الذي تعكسه الفئات المشاركة في الدراسة.

بعبارة أخرى، إن مرد هذا التقابل يعزى إلى الصورة التي تشكلت في الأذهان فيما يخص كيفية تدبير التنوع الثقافي في المغرب، وأضحت عبارة عن تمثل اجتماعي عام ومشترك، يتأسس على أن آلياتالتطبيق المتساوي للحقوق الثقافية يعرف عدة إكراهات ذهنية وعملية.ففيما يخص الإكراهات الذهنية فهي مرتبطة بالتمثل الاجتماعي وبالعلاقة المباشرة مع الأمازيغية كلغة وثقافة؛ أما الإكراهات العملية، فهي تنحصر في الجاهزية المؤسساتية للدولة من جهة، وفي الاستعدادات الثقافية من جهة ثانية للفئات غير الناطقة بالأمازيغية للمطالبة بدورها بها، باعتبارها تجسد مكونا أساسيالثقافة المغاربة ولغتهم.

في جانب آخر يختزن تمثل عينة الدراسة فكرة أن حقوقا معينة لا قيمة لها، إذ لم تتبعها حقوق أخرى.وفي هذه الحالة فالأمر يتعلق بتمثل المغاربة للحق في التنقل

[58] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

والهجرة، بحيث أن لهذه الفئات رأيا مشروطا بتوفير دول الاستقبال للظروف المناسبة لإدماج المهاجرين في الوظائف والعمل، أما إذا كان الوضع عكس ذلك فإن حق التنقل لا يعني شيئا " ما أن تتم محاولة الهجرة بطرق غير قانونية إلى بلدان أخرى والتي ستصبح فيما بعد مسؤولة عن المهاجرين الذين سيشكلون عبئا ماليا وحتى ثقافيا، فأظن أن الأمر سيصبح كارثيا "[59] يجب أن يستتبع حق التنقل حقوقا أخرى وفق عينة الدراسة.

[59] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

الحريات الفردية:تعارض الإرادة الفردية مع الإرادة الجماعية.

إن التشديد على أهمية الحقوق لا يستقيم دون التشديد أكثر على جانبها الفردي، أي أنها من حيث المبدأ فهي فردية أكثر منها جماعية. وتبرير هذه الصيغة التي سميت بها حقوق الإنسان وليس بالإنسانية، تكمن في أن الفروقات الفردية بين الأفراد هي التي تؤدى إلى بروز فروقات اجتماعية، وبالتالي إلى الاختلافات والتجزيئيات ما بين المجموعات الاجتماعية. فالمصدر هنا هو الفرد وليس الجماعة، وهذا هو الذي يفسر التمييز الحاصل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، والتي تحافظ بشكل كبير على نفس التراتبية الاجتماعية، لأن تحقيق أفراد معينين لحقوقهم على حساب الآخرين هو مصدر باقي الفروقات الاجتماعية الأخرى. ومن هذا المنطلق يجري تمثل حقوق الإنسان بشكل اصطلاحي، بمعنى أن " حقوق الإنسان هي حاجيات لم تتوفر في بلدي، وأراها فردية؛ بحيث أن لكل شخص حاجياته الخاصة والمختلفة عن الآخرين، وذلك باختلاف الموقع الجغرافي، وكذا الفئات الاجتماعية "[60] ، ويتضح هذا التمييز في طبيعة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، إذ تؤكد معطيات الدراسة أنه بقدر تحقيقنا للحق الفردي بقدر ما ستتحقق باقي الحقوق الاجتماعية، وفق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وغيرها.

في الحالات التي يتم الإشارة إلى أن حقوق الإنسان، هي حقوق شاملة تخص جميع أفراد المجتمع بغض النظر عما يفرقهم أو يجعلهم مختلفين فيما بينهم، كاللون والعرق وغيرهما، فإن الأساسي من هذه الحقوق هو ضرورة توفرها للجميع بدون تمييز أو استثناء.وهذا يحيل على نوع من الإلزامية في التمتع بهذه الحقوق " أنواع الحقوق هي كثيرة منها حقوق المرأة وحقوق الشباب وحقوق الطفل والحق في التعليم والحق في التشغيل، وهناك حقوق أخرى غير متفق عليها "[61] بحيث لا يتم في البداية استحضار إلا الحقوق

[60] السن 19 سنة، أشتوكة أيت باها.

[61] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أن تحقق مبدأ الشمولية والمساواة ما بين الفئات الاجتماعية، والتي يتعين أن ترتكز عليها هذه الحقوق بدون تمييز.وما أن يتم ذكر الحقوق الفردية، حتى يتم إفراغها من مبدأي المساواة والشمولية، أي مما يجعلها تكون شاملة للجميع.

وفي هذه الحالة، يتبين أن الحقوق الفردية لا تكاد تكون معروفة بالكامل، وبالتالي، لا تدرج ضمن قائمة الحقوق بالنسبة للمغاربة، وحتى عندماتكون كذلك يتم تجريدها من مبدأ الحق؛ أما في الحالات التي يتم تسجيل معرفة عينة الدراسة بهذه الحقوق،بصرف النظر عن مصدر هذه المعرفة، فإن موقف العينة يميل إلى الرفض " هناك حقوق المثليين والحريات الفردية وحرية المعتقد وهذه الحريات غير متفق عليها وليس هناك سبب وراء ذلك، أنا غير متفق عليها ولا سبب وراء ذلك "[62]إن مرد هذا الرفض هو عدم أهمية هذه الحقوق، في مقابل حقوق أخرى أكثر أهمية؛حيث أن المجتمع يحظى بأولوية المشاركين في البحث أكثر من الأقليات، وهو الأجدر بالاهتمام وبتمتيعه بالحقوق التي يتم التصريح بها اجتماعيا.ودرجة الأهمية هنا ترتبط بحجم المجموعات الاجتماعية، ودرجة تمثيلها للأفراد وللحقوق الفردية.

يحيل ما سبق بالنسبة للمشاركين في البحث، على ضرورة انتقاء الحقوق عوض المطالبة بها كلها دفعة واحدة، إذ أن اختيار الحقوق يجب أن يتم بنوع من التجزئة والتفرقة، بما سيخدم المجتمع أكثر ويعود بالنفع على الجميع، وليس فقط على فئات محصورة. فالأمرلا يتعلق،حسب عينة الدراسة،بمنح حق أو نزع آخر، ولكن بإقامة نوع من الأولوية والترتيب في الحقوق. هذا الترتيب لا يقوم على تقييم مضامين الحقوق وجوهرها أحيانا، ولكن هو ترتيب حسب الحاجة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة؛نظرالأن المغرب لا زال يعرف تفاوتا حادا فيما يخص تمتع الأفراد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما تقلالدوافع التي تؤدي إلى المطالبة بالحريات الفردية

[62] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

مثلا، " أنا أرى أنه يتعين تفرقة الحقوق، أي يتعين ترتيبها خصوصا في المغرب، مثل الحق في السكن والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الشغل، بحيث هذه هي الحقوق التي يحتاجها المغاربة "[63]. يرتبط الأمر هنا بصورة ثابتة حول المجتمع وحول الاحتياجات التي توجد فيه وتنبع منه، والتي لازالت جمعية وتتبلور جماعيا عن طريق ضمير (نحن)، أي أنها مشتركة في محتواها، وتنطلق من مرجعية غير مُتساهلة في الاعتراف بهذه الحقوق، وتنظر لعناصر المجتمع بنفس الصور النمطية عن احتياجات كل فرد في علاقة بأدواره الاجتماعية، وأحكام كل جانب في ذلك. نتحدث هنا على سبيل التوضيح عن الحرية في المعتقد والميولات الجنسية، وعن الارتباط المتزايد لمفهوم الحرية بالمرأة، والتي ترى عينة الدراسةأن هذه الاحتياجات التي بدأت تبرز مؤخرا وبقوة، تُعد اجتماعيا مرفوضة، ولا يتوجب إعادة النظر فيها ما دامت تحافظ على النظام الاجتماعي منذ مدة.

في علاقة بالحريات الفردية تم تسجيل ندرة وقلة أفراد عينة الدراسة، الذين تمكنوا من فهم أو إبداء معرفة متكاملة وواضحة عن المقصود بالحريات الفردية؛ ففي الغالب لا يستطيع الأفراد الإشارة إلى الحقوق وفق الإعلان العالمي لحقوق الانسان، أو القدرة على تحديد مصدرها، بل إن المدلول الكامن في المقابلات، يعطيها دلالة "كل ما هو في صالح المجتمع"، بمعنى ما يتطابق ومعاييره وقواعده وقيمه. وفي الحالاتالأخرى، وهي محدودة جدا في عينة الدراسة،التي استطاعت تعدادها، فإنها ارتكزت على حرية التعبير عن الأفكار والمعتقد والصحافة، بالإضافة إلى حرية التدين والحرية الجنسية؛ بحيث تم تسجيل أن الأفراد في عينة الدراسة، الذين بمستطاعهم ذكر جانب من حقوق الفردية، كان بمقدورهم كذلك الإشارة إلى أن مصدرها هو إعلان الأمم المتحدة " بالنسبة لي حقوق الانسان هي الحقوق المتعارف عليها في الميثاق العالمي لحقوق الانسان ولا يمكن تجزيئها، إنها مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحريات الشخصية. بصفة عامة هذه هي حقوق الانسان "[64]

[63] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

[64] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

بالنسبة لهذه العينة، فالحديث عن الحرية الفردية يتطلب غياب الاكراهات الاجتماعية، التي قد تُوجه فهم دلالة الحرية. فهذه الأخير بالنسبة لهذه الفئة من أعضاء الدراسة، هي القدرة على الفعل بأريحية داخل المجتمع وفي مؤسساته. لكن بالنسبة لباقي الأعضاء ككل، فالحرية هي كل فعل يتم في الخفاء أو يمارس بعيدا عن الفضاء العام وعن مرأى المجتمع. الشيء الذي يجعل من الحرية خاضعة للتقييد داخل بنيات المجتمع العامة، ومحكومة بالمعايير المشتركة.

أما الجانب الفردي في الحرية، فيتجلى في قدرة أفراد المجتمع على استيعاب الفرد كوحدة مستقلة منفصلة عن الجماعة ومرتبطة بها في نفس الأن، وكأنما يتطلب الأمر الحديث عن مجتمع من الأفراد، وليس أفراد المجتمع. إن من مؤشرات تحقق هذه الحرية داخل المجتمع،هي أن تتم من خلال القدرة على الفعل بدون تضييق اجتماعي أو مراقبة ذاتية خوفا من الجماعة، والتي نقصدبها هنا قهرية المؤسسات الاجتماعية " حرية المعتقد بالنسبة لي هي أن كل إنسان من حقه الاعتقاد في أي دين أراد اعتناقه أولا، هذه هي حرية المعتقد بالنسبة لي "[65]

يرتبط التمثل حول الحريات بمقابل لفظة التضيق، والتي تحيل بالنسبة لنساء عينة الدراسة،على شعور عدم القدرة على الفعل ضمن وسط اجتماعي، يُراعي هذه الحرية ويحتفظ بتعليقات وسلوكات الوصاية على الآخرين، لأن الأمر يتعلق بقناعات شخصية خاصة؛ إذ تكاد تتكرر هذه الرغبة لدى النساء داخل المجتمع المغربي، كالحرية في اللباس خصوصا " أن أرتدي ما أريد بدون ملاحظة الآخرين "[66]. فالمرأة ضمن تمثلات عينة الدراسة هي الأكثر تضررا من اكتساب الحقوق، بحيث تعرف إقصاء مزدوجا داخل المجتمع. أولا، في علاقة مباشرة مع الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وثانيا، فيما يتعلق بالحريات الفردية، بحيث أنها تعاني من عدم تمتعها بهذه الأخيرة، لدرجة غيابها بالكامل وحرمانها منها حسب المناطق الجغرافية في المغرب.

[65] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

[66] طالبة التعليم العالي من المحمدية، 18 سنة.

تتمثل نساء عينة الدراسة وضعيتهن الاجتماعية، على أنها خاضعة لإكراهات اجتماعية متعددة، ترافقهن على طول مسار مراحلهن الاجتماعية من الطفولة، مرورا بالمراهقة وفترة الشباب،ووصولا إلى العمل وتأسيس مؤسسة الأسرة " نلاحظ أن هناك غياب للحرية بالنسبة للمرأة، ونرى أن الفتاة تعاني منذ الطفولة ومع الوالدين والإخوة وداخل العائلة وعندما تكبر تزداد المعاناة وتصبح أكبر من طرف المجتمع ككل "[67]. يفيد هذا أن وضعية المرأة مُتحكم فيها اجتماعيا، وأن هذه المكانة الدونية مترسخة داخلأصغر مؤسسة اجتماعية التي هي الأسرة، التي تسعى عبر آليات التنشئة الاجتماعية إلى تكريس نفس هذه الوضعية، من خلال التدخل في شؤونها من طرف جميع أعضاء الأسرة، حتى وإن كان الأخ الأصغر، والتي تجرد المرأة من حقوقها، برفض اعتبارهامتساوية للرجل ولا فرق بينهما.

إن الملاحظ من خلال المقابلات مع نساء أعضاء الدراسة، هو وجود ترابط متسلسل للحقوق، تتمحور كلها حول مبدأ الحرية، الذي من المفروض أن يؤدي إلى حرية الاختيار أو الفعل بدون تضييق أسري، أو اجتماعي أثناء التواجد بالفضاء العام. وبالتالي تشدد هذه الفئة على ضرورة اكتساب الحرية الكاملة، لتحديد الميولات والتوجهات؛ بحيث أن تمثل المرأة حول نفسها هنا يرتكز على أنها تعاني الحرمان،ومسلوبة من هذه الحقوق ضمن الوحدة الاجتماعية الصغيرة (سواء في العلاقة مع الشريك أو داخل الأسرة)، والتي تفرض بثقلها اعادة انتاج نفس التمثلات من خلال آلياتالتربية، هذه الآليات التي يبقى لها، حسب كافة المبحوثين، الدور الأساسي لتغيير هذه التمثلات " إن التغيير يبدأ من الأساس، منذ الطفولة ووسط الأسرة وخاصة من طرف الأم وكذلك في المدرسة "[68]. يتضمن هذا المقتطف من المقابلة محددات أساسية تعكس خلفية انتاج وتعزيز التمثلات المشتركة داخل المجتمع بالحقوق؛ إذ أن أول مصدر لمعرفة هذه الحقوق يتجسد في

[67] طالبة التعليم العالي من المحمدية، 18 سنة.

[68] طالبة التعليم العالي من المحمدية، 18 سنة.

مؤسسة الأسرة، وأن تعزيز اكتسابها يتعين أن يتم من هذه الزاوية، التي تشكل بدورها كذلك مقدمة التغيير.

تحيل مرادفات الحرية والتحرر للمرأة، ضمن تمثل عينة الدراسة، على موقفي المحافظة أو التقدم، ويتجسد هذان المبدآن على عدة مستويات في الحياة الاجتماعية العامة؛حيث أن ثمة قبول اجتماعي بخصوص انفتاح المرأة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على أن مبدأ المحافظة يتجلى في الحفاظ على صورتها النمطية على مستوى نمط العيش؛ أو بتعبير آخر أن تظل في نفس المكانة الاجتماعية، بأن تكون الأم الناجحة أسريا، ومن ثم يمكن التساهل الاجتماعي مع باقي أنشطها الأخرى. هذا الوضع يؤدي إلى الحفاظ على نفس التمثلات حول المرأة، كما أن أي دعوة للإقبال على الحريات المدنية الأولية كاللباس والاختيارات تُستقبل بإحداث توترات من خلال إعادة التساؤل حول أدوارها داخل الوحدة الاجتماعية الأولية، التي هي الأسرة.

يتضح من خلال معطيات الدراسة، أن المشاركات في البحث أكثر تعدادا للحاجة إلى الحرية، وعدم التدخل في الشؤون الغير وممارسة القناعات الخاصة؛ بحيث يتوقفن كثيرا عند التقابل والتوتر الساري في المجتمع حول التمثلات النمطية بخصوص وضعيتهن ونوعية الحقوق التي يتعين على المرأة اكتسابها، وبين المكانة التي تحظى بها حاليا والتي من المطلوب تغييرها " إن الاختيارات تملى علينا من طرف المجتمع، فمثلا بالنسبة للفتاة الصغيرة الكل يتدخل في تمدرسها أو انقطاعها عن الدراسة... وكذا عندما تعمل هذه الفتاة فإن جميع أفراد الأسرة يتدخلون في الأجرة وكيف توزع "[69].

فدلالة حقوق الإنسان ترادف هنا معاني تحقيق الذات الفردية في مقابل الجسم الاجتماعي، الذي يحتفظ بتمثلات ذهنية ثابتة، وفي مقابل تقدم نسبي في البنيات المادية، التي تعتبر النساء المبحوثات أن من حقهن الاستفادة منها. وهذا الوضع يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، إما الانخراط في إعادة إنتاج نفس الصور النمطية، وهو الشيء الذي قد

[69] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

يؤدي إلى خسارة الذات في مقابل المجتمع " أنا مورس علي عنف من الصغر، لم أتمكن من متابعة الدراسة التي كنت أريدها، وذلك بدل توجهي للعلوم التقنية، كان الضغط من طرف أسرتي لأتابع العلوم التجريبية مما حال دون العمل في المجال الذي كنت أبتغيه "[70]؛ أما الجانب الثاني، فيتأسس علىممارسة القناعات دون ضغط المجتمع. وفي هذا الجانب يكمن مصدر تغيير التمثلات الاجتماعية،إما عبرإدماج عناصر جديدة متعارضة ضمن دائرة تمثل الوحدات الاجتماعية؛ كأحقية المرأة في العمل وتحديد الاختيارات والسعي إلى التأكيد عيلها داخل مؤسسة الأسرة على سبيل المثال؛ وإمامن خلال إبداء مقاومة إزاء هذه التمثلات داخل نفس الوحدات الاجتماعية. وبالتالي، فإن الاستناد على هذه الحقوق مرده غياب ثقافة الفرد الإنسان بصيغة الفرد، أي غياب ثقافة حق الفرد في مقابل حق الجماعة والمجتمع. وعليه فبالرغم من غياب المعرفة الدقيقة والمتكاملة بحقوق الإنسان، فإنعينة نساء الدراسة تتفق على كونها إطارا يزكي الفرد في مقابل المجتمع.

يتطلب الأمر بالنسبة لنساء الدراسة التأويل الهادئ لمسألة الحرية، بحيث أن فهم ممارسات المرأة يجب أن يدرج ضمن سياق تاريخي طويل. فالمرأة كانت لعقود مقيدة داخل الفضاء الخاص وبأدوار محددة، لذلك فإن استيعابها للحرية لا يجب أن يكون كردة فعل منفتحة بالكامل، أو أن تكون موجهة إلى الأفق الذي يجعل من حريتها لا تحقق الاحترام الاجتماعي والمكانة الاجتماعية المقبولة، مما قد تؤدي إلى حرمانها من باقي الحقوق الأخرى. ففقدان العذرية مثلا قد يترتب عنه عدم الزواج،كما أن التعري يقابله الوصم بالانحراف... " إن الحرية بالنسبة لي هي تمتع المرأة بكافة حقوقها في العمل والعيش الكريم وولوج الفضاء العام والتعليم... نحن في مجتمعنا لم نستوعب مفهوم الحرية نظرا للظروف التي عاشتها النساء من ظلم وحيف، حيث كنا حبيسات البيت، وكان يفرض علينا

[70] مسؤولة ادارية في شركة بالمحمدية، 38 سنة.

الزواج في سن مبكرة، ومحرومات من التعليم وغيرها من الحقوق؛ إذ بعد هذه الطفرة الحديثة في مجال الحرية، أرادت بعض النساء أن يصلن إلى أقصى حدود الحرية "[71]

يفيد الأمر هنا ضرورة مراعاة توافق وتيرة تقدم حرية المرأة مع منسوب تقدم وعي المجتمع إزاء الصورة التي يفردها لها؛ بحيث يتضح من حيث المبدأ أن المرأة واعية بحاجتها إلى ممارسة الحرية لتحقيق ذاتها، غير أن المجتمع سينظرإلى ذلكعلى أنه ممارسة غير متطابقة مع الصورة الثابتة للمرأة، وأن تصرفاتها غير مرغوب فيها ومستفزة للمجتمع ككل. فغياب الوعي، لدى الفئات المحافظة داخل المجتمع، بقيمة المساواة وعدم التمييز والتنميط القائم على أساس الجنس يحد، نوعا ما،من قدرة المرأة على ممارسة مختلف أنماط الحرية وفق ما تمليها عليها إرادتها الفردية.

ومن جهتها، تنطلق الفئة من عينة الدراسة، التي عبرت عن معرفة متكاملة بحقوق الإنسان، من مبدأ المسؤولية في مقابل الحرية؛ حيث يتضح أن مكامن التوتر الاجتماعي ينبع من محتوى التمثل الذي تعبر عنه كل مجموعة حول بعد معين من أبعاد حقوق الإنسان. ويعود هذاإلىعدم الانطلاق من نفس المرجعية في التعريف. فالحرية في العلاقات الفردية هي حرية مسؤولة حسب المدافعين عن حقوق الانسان، بينما بالنسبة للحس العام فإنه لا يتعبر أن من مسؤوليته ضمان الحرية للأفراد والأقليات المخالفة للمجتمع؛ إذ أن هذه المسؤولية هي من واجب هذه الفئات المدافعة عن الحقوقفقط، والتي يتعين عليهاأن تحرص على التخفي والتستر، وعلى أن تحمل قناعاتها بعيدا عن المجتمع. وينحصر تمثل المسؤولية بالنسبة إليها في تحذير الفئة المدافعة عن حقوق الإنسانمما قد يؤول إليه الوضع في حالة التعارض مع المجتمع أو القيام بممارسات يرفضها. لهذا فإن اختلاف مصادر اكتساب ثقافة حقوق الانسان وتكوين معرفة حولها، هو مكمن تعدد هذه التمثلات والمواقف، ومن ثم التعبير عن الانتماء إزاء هذه الثقافة.

[71] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

ضمن هذا السياق، إذا كان يصعب تصور الحرية على أنها القدرة الكاملة على الفعل، فإنه لا ضرر في ممارسة الأفراد لاعتقاداتهم بعيدا عن الفضاء العام، لأن تأويل أي سلوك داخل هذا الحيز بأنه يرتبط بممارسة للحرية،لا يمكن إلا أن يُنعت بالمستفز من طرف المجتمع.لكن بالنسبة لدعاة الحريات الفردية فإن ثقافة التستر لم تعد مطلوبة اليوم بالمغرب المُتقدم، الذي رفع التحفظ عن مجموعة من الحقوق، وبالتالي، فالحرية مسموح بها مادامت تراعي الفضاء العام والقانون " إذا كنت تعتبر أن الإفطار في رمضان هو حرية عقدية، فأنا لا أوافق على هذا الرأي، خاصة أن القيام بهذا السلوك يجرمه القانون، لأنه يؤذي حرية الآخرين ويستفز مشاعرهم الدينية، فحرية الناس تنتهي عند حرية الآخرين "[72]

ارتباطا بما سبق، يجب استحضار تطور المؤسسات عبر التاريخ، إذ أن مجموعة من الحقوق التي تنتمي إلى دائرة الحقوق الفردية، لطالما كانت موجودة بصيغ صريحة " بالنسبة لي مسألة حرية المعتقد والحرية الدينية كانتا موجودتان منذ وعي الإنسان بذاته، أي منذ مهد تاريخ البشرية، وليست وليدة اللحظة، بمعنى منذ نشأة الإنسان فإنه شهد عبادة الأوثان... وكان لكل واحد موضوع دينه، لذلك لا يحق لأحد من حيث المبدأ وفي الزمن الحالي أن يفرض الإسلام على أحد "[73]. فدلالة الحرية وفق هذا، تستمد مضمونها من هذا التاريخ، وأنه بفهم منطق تطور التاريخ في هذا الموضوع، وفي جوانب أخرى تهم باقي الحريات، سنخلص إلى أننا إزاء ثوابت اجتماعية نسبية ومبلورة سوسيو ـ تاريخيا، وبالتالي فإن حرية الفعل مندرجة في طبيعة الأفراد وفي تاريخهم المتحول، أكثر من أن تكون مندرجة في ثوابتهم.

وبناء على ما تقدم يصعب تفسير استمرارية الإرث بصيغته الحالية، لكون السياقات الاجتماعية هي التي أعطت لطبيعة التقسيم مدلوله كقاعدة ثابتة متأثرة بوضعية الجنسين في تلك المرحلة؛ وكأن الإرث في مرحلة تبلوره وتشكل مبدأ تقسيمه للتركة

[72] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

[73] طالب جامعي من مدينة فاس، 29 سنة.

كقاعدة دينية ثابتة، كان يكافئ الرجل على الأدوار الاجتماعية، لأنه كان يتحمل المسؤولية بمعناها الواسع والكامل. وبما أن المرأة أضحت بدورها تضطلعبمهام بنسب متقدمة داخل المجتمع المغربي، فإنه يتعين، حسب عينة الدراسة من النساء، إخضاع الإرث لتفسير إيجابي، لا فرق فيهبين الجنسين ما داما يؤديان نفس الأدوار اجتماعيا " في وقت مضى كان الرجل يهتم بكل أمور الأسرة ويسهر على توفير كل احتياجاتها، فكان الأمر عاديا أن يرث أكثر من المرأة أما في وقتنا الحاضر فكلاهما مسؤولان ويتقاسمان الأعباء، وبالتالي تجب المساواة بينهما في الإرث رغم أن هذا يتناقض مع التشريع الإسلامي "[74]

في جانب أخر، يتم التمييز من خلال معطيات الدراسة بين الممارسة والاعتقاد، وبين ما هو ظاهر علني وما هو متخفومستور؛ إذ أن قبول الآخرالمختلف عقدياأو بسبب ميولاته وتوجهاته المبنية على الجنس، وغيرها من الحريات الفردية، وارد نسبيا في المجتمع المغربي، لكن إظهاره داخل الفضاء العام، يحيل على تصنيفات ذهنية تفسره كممارسات تهدف إلى إزعاج الآخرين " أنا لست ضد تغيير المسلمين لدينهم ما دام أنه لا يزعج أحد "[75]. هذا الازعاج لا يحيل هنا على عدم الارتياح النفسي، ولكنه يحيل على ما قد يحدث للنظام الاجتماعي ووظائفه جراء اختلال أحد مرتكزاته؛ إذ أن الجميع ليس مهيأ وليس له الاستعداد بعد، ولا يتوفر على معرفة متكاملة حول كيفية التعامل إزاء مثل هذا الوضع؛ بحيث يجب أن نستحضر النظام العام وطريقة اشتغاله، بمعناها الوظيفي، قبل التعامل مع أي حقاو أية حرية من الحريات " قد يؤدي هذا إلى تشتت الأسرة التي تدين أو تتشبث بدينها أو مذهبها "[76]

يرتبط إذن فهم المغاربة لعملية نقل الحرية الفردية إلى الفضاء العام على أنها استفزاز مُتعمد، وعلى أنها رغبة الأقلية المعزولة والمعدودة في السيطرة على الجماعة الكبيرة؛ لذلك يعد هذا مصدراللتوتر الاجتماعي وسببا في بروز العنف الدفاعي المضاد "

[74] موجزة من مدينة خنيفرة، 27 سنة.

[75] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

[76] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

ممارسة حرية العقيدة تستوجب احترام الآخر وعدم استفزازه، فنحن في بلد إسلامي، فلا يمكن مثلا تقبل شخص أن يفطر جهارا في رمضان، ربما أتقبل اجنبيا يقوم بذلك، إلا أنه غير مقبول من طرف مغربي "[77]. يتعلق الاستفزاز هنا بأن الممارس للحرية الفردية يعرف مسبقا دين الآخر، وأن سلوكه هذا يكشف عن إرادة واعية ترمي إلى التعدي على عقيدة هذاالآخر، بل أنعدم احترام التقاليد والقيم الدينية للمجتمع، يحيل على عدم احترامه هو بشكل شخصي. وبهذايصبحالمجتمع مُتجسدا في الفرد، ويصير دفاعه عن عقيدته هو دفاعا عن المجتمع، وباسم هذا الأخير قد يحقق العدالة مجتمعية، التي تهدف في هذه الحالة إلى الحفاظ على سيادة المجتمع في مقابل الفرد أو الأقلية الشاذة " يمكن تقبل ذلك من الأجانب، في حين لا يمكن تقبل مواطن مغربي أن يقوم بالإفطار العلني في رمضان، فإن كان من مفطري هذا الشهر، فإن عليه أن يمارس ذلك بعيدا عن الفضاء العام، في منزله مثلا "[78].وحسب هذا الموقف فإن المغاربة لا يقبلونهنا صيغة الحق الفردي، الذي يختلف عن الحق الشخصي. فكل فرد داخل مجاله الخاص يتمتع بحقوقه الشخصية. لكن دلالة الفردية هنا، تقوم على تقابل وتواجد الحق الفردي مع المجتمعي داخل نفس الفضاء؛ وهو أمر غير مرغوب فيه ومرفوض، لأن حرية الأفراد غير مطلقة لكونها مقيدة بثوابت المجتمع، وأي تعد عليها، يفسر كضرب لهوية الفضاء العام أكثر منه توسيع لدائرة الفضاء الفردي وتحقق لهويته إلى جانب الفضاء الجماعي العام، وذلك انطلاقا من الحكم على الممارسات داخل هذا الفضاء باعتبارها أفعالا فاضحة وجرائم أخلاقية.

في شق آخر، تفرغ الحرية من مضامينها عندما يتعلق الأمر بجرائم انتهاك الحق في الحياة، بحيث أن تمثل المغاربة للإعدام لازال مقيدا اجتماعيا؛ إذ يميز المغاربة بين القتل من أجل القتل بسبب الاختلاف الثقافي أو الديني وغيرها، وبين الإعدام كرد اعتبار اجتماعي ومعاملة بالمثل في الحالات اللاإنسانية، بحيث يوافق المجتمع على ذلك في حالات الجرائم الكبرى " أنا لست مع القتل بسبب تغيير الدين، أما إعدام بعض المجرمين

[77] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

[78] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

والذين قاموا بجرائم بشعة كالقتل الجماعي أو اغتصاب الأطفال وتعذيب الناس، فعلى الأقل يرضى المجتمع بهذا الحكم، فهل يعقل أن يقوم المجرم بالقيام بجرائم وبعد سنوات تجده طليقا يلتقي أسر ضحايا الاغتصاب والقتل، إنه في الحقيقة شعور مقزز "[79].في هذا الحالة يتم التمييز بين الحقوق قبل الجرائم وبعدها، بحيث أن التمتع بالحقوق كان متساويا بين الجميع قبل الجرم، لكن فعل سلب الآخر حريته بنية إجرامية لا مبرر من وراءه، بالنسبة لعينة الدراسة، في استمرارية الدفاع عن حقوق المجرم الإنسانية ما قبل الجرم وحتى بعدها. لأن نفس المبدأ والوضع يتعين تطبيقه على من سُلبت حياتهم، بحيث يتعين الحكم بالإعدام كاستمرارية كذلك في الدفاع عن حقوق الإنسان، والذي ينحصر تطبيقه في تمثل المغاربة على الحالات غير الإنسانية فقط والبشعة.

بصيغة أخرى، إن وضع حد لحياة الناس مقبول في الحالات التي يتعدى فيها المجرم على الحرية الجماعية " هناك بعض الحالات التي يستحق المجرمون فيها الإعدام، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقتل البشع والمتعمد أو الناتج عن فعل إرهابي يمس حياة الأطفال والنساء وحتى الشيوخ، أو يتعلق الأمر بالتعذيب والاغتصاب، هؤلاء لا يستحقون الحياة، وليس فقط الإعدام الذي يصلح لهم، وانما قبل ذلك التعذيب في الفضاء العام أمام الجميع، ومن ثم اعدامهم لكونهم مجرمون لا يمثلون الإنسانية، ولا الدين ولا القيم ولا المجتمع "[80]. ويمكن تفسير هذا بغياب مشاعر الإنسانية في فعل الجُرم، الذي لا بد أن يقابله كذلك عدم استحضار نفس هذه المشاعر وهذه المبادئ خلال وأثناء إقامة العدالة، إذ أن الأمر يستمد مبدأه من ضرورة التعامل بالمثل في مثل هذه الحالات غير الإنسانية.

[79] صاحب مقاولة كراء السيارات من وجدة، 33 سنة.

[80] معطلة حاصلة على شهادة الاجازة في الاقتصاد من مدينة بركان، 41 سنة.

مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في تمثلات حقوق الإنسان.

تفتقد مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالمجتمع المغربي إلى مضامين ثقافة حقوق الانسان في موادها، إذ غالبا ما يتم مقاربة هذه الأخيرة بالتأجيج السلبي، لأنها مخالفة للمجتمع ولا تنطبق عليه، مما يؤدي إلى تكريس نفس الصور والمواقف السلبية إزاء هذه الحقوق، أو تُعيد تقديمها بطريقة تؤدي إلى تعزيز الشعور بغرابتها " إن المدرسة والاسرة لهما دور كبير في تمرير هذه الحقوق، لكني أرى أن وسائل الاعلام لا تمرر هذه الأفكار وإن فعلت إنها تقوم بذلك بطريقة لا نثق بها "[81]

إن تغيير القوانين والاستفادة من هذه الحقوق يعتمد على التنشئة الاجتماعية " خاصة التربية التي يتلقاها كل مغربي من خلال والديه والتي تركز بدورها على الديانة الإسلامية بالأساس، والتي هي تربية غير مكتملة، ونفس الشيء ينطبق على الشارع وباقي المؤسسات فأدوارها غير مكتملة "[82]، إذ أن دور التربية يجب أن يستوعب جميع المصادر الممكنة لتأطير الأفراد؛ وبما أن التربية الدينية هي مصدر للتربية الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، فإنها تقصي باقي المرجعيات الأخرى، التي بإمكانها أن تكمل وتغذي التربية في مختلف أبعادها، سواء إزاء العلاقة مع الآخر، أو فيما يرتبط بالمرأة أو في علاقة مع باقي المؤسسات وغيرها، الشيء الذي يجعل من النظرة إلى الواقع بدورها غير مكتملة.

يؤدي هذا الوضع إلى التركيز على آليات تقترحها عينة الدراسة، لتكريس تمثلات اجتماعية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.وتتشارك الآراء في نقطتين إثنين؛ تتعلق الأولى بتغيير العقليات عبر التعليم والتأثير الإيجابي في باقي المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بدور التنشئة؛ في حين أن الثانية، تتصلبالعمل علىتغيير وضعية المرأة جوهريا؛ ما دامت مكانة المرأة بالنسبة لعينة الدراسة مهمة ضمن النسق الاجتماعي من خلال أدوارها في

[81] طالبة سنة أولى ماستر من دينة خريبكة، 24 سنة.

[82] طالب من مدينة الرباط، 24 سنة.

الإنتاج وإعادة الإنتاج. كما أن هذه الآراء تتفق على أن آخر هذه الآليات هي الاستمرارية في النضال من أجل التغيير على صعيدالمستويات التي تستدعي ذلك.

وضمن باب التغيير، فإننا، حسب عينة الدراسة، إزاء أشكال متعددة من الازدواجية كامنة في جميع القطاعات وفي جميع بنيات المجتمع المتعددة؛ وذلك لأن هناك إمكانيات معقولة لممارسة الحريات الفردية بدرجة أقل مرئية داخل المجتمع المغربي، بحيث يتم اعتبار أن المرجعية العامة لهذا الأخير تتضح أكثر في القوانين وفي الثقافة المكتوبة أكثر من الممارسة. ونقصد بهذا أن الازدواجية تتجلى في أن نفس الفرد قد يميل إلى التسامح الاجتماعي مع وضعية اجتماعية تستلهم من ثقافة حقوق الانسان في جانبها الفردي والشخصي، وألا يتسامح مع حق أو حريةحينما يجريحالة التصريح بذلك على مستوى القوانين ودعامات التنشئة الاجتماعية، كالكتب المدرسية، والمواد الإعلامية والقانونية وغيرها.

ترتبط كثيرا هذه المفارقة بمبدأي السرية والعلنية، أي أن نفس الوضعية قد تمارس سريا وتتعرض للمنع علنا " إن لهذا علاقة بالمدرسة والتربية التي يتلقاها المغاربة والتي تنبني على المنع والتحريم بالإضافة إلى الرواسب الثقافة لدى المغاربة والتي تمنع الحريات الفردية، هذه التربية أصلها ديني اجتماعي "[83].يتعلق الأمر هنا بآليات مركزية لترسيخ هذه التمثلات،المؤسسة على النصوص الدينية وعلى ثقافة المجتمع البسيطة، لتصبح واقعا مشتركا عاما.ومن خلال اشتغالها تطبق على الأفراد والأحداث والوضعيات، ومن ثم تتكرس على شكل قواعد قيمية تحدد سلوك الجميعوتوجهه، وتدخل في علاقة سلبية مع حقوق الإنسان،بناء على أفكار أولية قيمية تقصي الآخر، وتضعه في تقابل هوياتي وثقافي جذري.

وعلى هذا المستوى، يتعين إدراج النقاش حول ثقافة حقوق الإنسان ضمن الجو العام الذي يعرفه المجتمع المغربي، إذ أن الحاجة إلى حقوق الإنسانترتبط حسب

[83] أستاذ من جرسيف، 36 سنة.

المقابلات بمستويات أخرى، يجب أن تكون متوفرة ليبلغ الأفراد مستوى الحديث عن الحريات الفردية. فتفسير غياب المطالبة بالحريات الفردية بطريقة وازنة، حسب فئات عينة الدراسة المدافعة عن هذه الحقوق، يُعزى لكون المجتمع يعرف نسبا عالية من الأمية، وهو الشيء الذي يعرقل أي إمكانية لتحقق هذه الثقافة وترسخها في التمثل الاجتماعي لباقي فئات المجتمع الواسعة، بالنظر لغياب ميكانيزمات استيعابها. ويمكن أن نفترض في هذا السياق، أن المعرفة تتبلور أولا على شكل احتياجات، وبما أن هذه الحقوق ليست مدرجة بشكل كاف في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالإعلام والمدرسة والأسرة، فإنها تظل عناصرغريبة بالنسبة للمجتمع، وتصبح بمثابة مكونات مزعجة غير مرغوب فيها.

إن تفشي الأمية وغياب التوعية بقيم ومبادئ حقوق الإنسان عبر مختلف المؤسسات الاجتماعية، سيقف حاجزا أمام استقرار الوعيبهذه الحقوق داخل المجتمع، وبالتالي سيؤثر في استعداد الأفراد على تقبلها، خاصة وأنه يتم اعتبار أن المطالبين بهذه الثقافة اكتسبوا في الغالب حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ولم يتبق لهم إلا المطالبة بالحقوق الفردية، التيكثيرا ما تجري معارضتها من قبل فئات المجتمع العريضة،لأنها تمثل ثقافة فئات اجتماعية أخرى ميسورة أو أكثر نفوذا...؛وبالتالي، تصبح التمثلات تعكس المكانات الاجتماعية أكثر مماتعكسجوهر الحقوق في ذاتها، إذ أن المكانة الاجتماعية في هذا المستوى، تؤثر في جانب كبير منهاعلى طبيعة إدراك وتمثل الأفراد لهذه الحقوق، أكثر من أن تدفعهم إلى استيعاب مضامينها ومعانيها، باستقلالية تامة عن باقي المكانات أو الفئات الاجتماعية.

في جانب آخر، يتعلق بالفئات التي يمكن أن نصنفها على أنها تمتلك معرفة متكاملة بثقافة حقوق الإنسان وتتوفر على استعداد لممارسة هذه الحقوق في جانبها الفردي وتمريرها عبر آليات التنشئة الاجتماعية خاصة الأولية منها، فإنها تتوقف عند حدود المعرفة والوعي والاستعداد فقط، دون أن يتبع ذلك تطبيق فعلي وممارسة مكتملة لهذه الحقوق على أرض الواقع. إنها تصطدم بالحيز الذي ستطبق فيه، إذ ترى أن ثقافة

حقوق الإنسان تكاد تكون مثالية وغير قابلة للتطبيق في المجتمع المغربي، الذي لازال يتخبط في الجهل والذي يفرغ هذه الحقوق من مضمونها. الشي الذي يجعلها أسيرة حدين؛ إما أن تظل عاجزة عن ممارستها مادامت ستفرغ من محتواها، بالنظر لفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة في تلقينها وإدماجها كثقافة كونية في مضامينها؛وإما أن تعيش في تناقض بين وعيها وممارساتها، أي بين وعي متقدم وسابق على ممارسة متأخرة.

التمثل الاجتماعي حول أفق حقوق الإنسان في المجتمع المغربي.

فيما يتعلق بدرجة تحقق ثقافة حقوق الانسان وأفقها، فإن عينة الدراسة عبرت عن نظرة غامضة لمستقبل هذه الحقوق بالمجتمع المغربي" إن حقوق الإنسان غير موجودة في المغرب ولن تكون أبدا في المغرب "[84]؛بحيث تم تسجيل عدم انفتاح مؤسسات الدولة انفتاحا كاملا على كافة حقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي وفي المواثيق الدولية،وعدم ملاءمة القوانين معها.كما جرى تسجيل غياب الاستعداد لدى الأفراد كذلك لخلقبيئة حاضنة لثقافة حقوق الانسان،من خلال ممارسات اجتماعية متسامحة مع المطالبين بالحقوق.

إن من شأن هذا المناخ التأثير في الاستعداد الفردي والجماعي للدفاع عن حقوق الإنسان" لن تكون هناك حقوق الانسان في المغرب لأن على الشعب والناس التكلم عن حقوقهم والمطالبة بها، وأن يأخذوا حقهم لأن هذه الحقوق تؤخذ ولا تعطى "[85]. فمبدأ المطالبة والدفاع عن الحقوق لازال غير مترسخ بشكل كافي في البنية الذهنية للمغاربة، بما أنه الجانب العملي الذي يعبر عن درجة الوعي بالحقوق والحرص على تحقيقها. ويتصل الأمر على هذا المستوى بالطريقة المقبولة اجتماعيا للتعبير عن الحق وخروجه للحياة الاجتماعية العامة، والتي لا يجب أن تتعارض مع كيفية تمثل عينة الدراسة للمجتمع المغربي.

ليس من السهل بالنسبة لأفراد هذه العينة إذن استشراف مستقبل الحقوق والحريات التي تنادي بها المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، والتي من الممكن أن تجد لها مكانا في المستقبل البعيد داخل المجتمع المغربي. لكن الوضعية الحالية تظل صعبة لغياب آليات التعريف بهذه الحقوق باعتبارها المستوى المُمهد لهذا الاستشراف،

[84] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

[85] موظف من مدينة سلا، 42 سنة.

لاسيما معالطغيان الكبيرللصور النمطية عند المواطنين والمواطنات فيما يخص حقوق الانسان والحريات الفردية بشكل رئيسي. وتتحكم في ذلك مواقف وتصورات ذهنية نمطية، تتأسس من جهة، على أن المطالبين بالحرياتهم خارج القانون ولا يرتدعون وحتى بدون ثقافة بالمعنى الواسع للكلمة؛ وتنبني من جهة أخرىعلى أن الرافضينلهذه الحريات هم محافظون ورجعيون.هذان الموقفان يحيلان معا على قاموس مفاهيمي يتضمن صورا وأنماط سلوك ومرجعية ثقافية حول الآخر، غير خاضعة لبناء مشترك تفاعلي ما بين الجانبين. إنها عبارة عن أحكام قيمية تتحكم فيها خلفية كل طرف وفق المحددات، التي تتيحها مرجعيته بمدلولها الواسع كذلك، وذلك للنظر إلى الآخر وتصوره، وبالتالي تصنيفه ومن ثم التفاعل معه بدمجه أو إقصائه من دائرة الهوية المشتركة والانتماء الاجتماعي.

أما في الشق الذي ركزت فيه عينات الدراسة على تعبيرات صريحة نسبيا حول مدى وجود حقوق الانسان في المغرب، فإن أفراد العينة أكدوا على وجود حقوق الانسان وخاصة الفردية منها " اعتنق ولا تصم فلا أحد سيضطلع بذلك "[86].وقداستمدوا هذه المعرفة، إما من قريب أو بعيد، من داخل وسطهم الاجتماعي؛إلا أنها تعتبر أن خاصية التجاوز والتصريح بها هو مكمن التوتر ما بين الفئات الاجتماعية، وهذا يرتبط حسب عينة الدراسة بالرغم من تأكيدهم على عدم درايتهم بالقانون والعقوبات لحظة مخالفةالقانون المؤطر لهذه الحريات الفردية، فإن الممارسات تعكس لهم وجود أفراد مغاربة مختلفين عن باقي أعضاء المجتمع ككل ويمارسون هذه الحقوق، ولا يتعرضون لأي مشكل إلا في الحالة التي تصبح حقوقهم الفردية معلنة ومصرح بها بشكل متعمد أو مبالغ فيه. كما تستدل هذه الفئة من عينة الدراسة بوجود هذه الحقوق بالإشارة والاحالة على التعدد الديني وتواجد مؤسسات دينية كالكنسية مثلا، وهذا مؤشر واضح لوجود هذه الحريات. بينما فيما يتعلق بالفئة من عينة الدراسةالمدافعة عن حقوق

[86] مواطن، 56 سنة.

الإنسان الفردية، فتم تسجيل اصرارها على ضرورة الوصول إلى هذه النقطة من العلانية، والرغبة في إحداث التوتر الاجتماعي بهدف ضمان الاستقرار الفعلي لها داخل المجتمع، لأن هذا هو المدخل للتأسيس لهذه الثقافة الحقوقية.

بتعبير آخر، إن تطبيق الحريات الفردية بالنسبة للمدافعين عنها، لن يضر المجتمع مبدئيا في أي شيء عندما تمارس هذه الحقوق بشكل علني، بمعنى أن لا فائدة من الحقوق ما دامت ستتم داخل سرية محددة، بحيث أن العلنية هي التي تؤدي بدورها إلى تحقيق باقي الحقوق الأساسية الأخرى. فالحديث عن وجود قيم المساواة، والحرية، واحترام الآخر ومحاربة العنصرية، لا يتم مع الآخر المشابه ولكن تبرز درجة وجودها وترسخها في البنيات الذهنية وفي الممارسة مع الآخر المختلف أكثر من الآخر المماثل.

في هذا الاتجاه، فإن ممارسة الحقوق الفردية بشكل علني سيكون له تأثير إيجابي مستقبلا على المجتمع، بالرغم من التوتر والصدمة الذي يحدثه في البداية، إلا أن هذه العلنية في ممارسة الحقوق أفضل من السرية التي تعبر عن الخوف؛ بحيث أن المنع في نظر هذه العينة لن يغير الواقع، إنما يؤدي فقط إلى تكريس نوع من الممارسة في الظل، والتي تحيل على نفاق اجتماعي،يقوم على التعامل مع نفس الظاهرة بالقبول في السر والمنع في العلن " إن الانتقال نحو الحرية سيعزز التسامح الاجتماعي من خلال إعلان هذه الحقوق والتي تؤدي إلى تقليص الخوف والممارسات السرية وسيؤدي إلى تسامح أكبر "[87]. وهكذاتعتقد هذه العينة أن الحرية يجب أن تسبق أي ممارسة أخرى تكتسب عن طريق التوارث الاجتماعي، الذي يعني في هذه الحالة التقليد، كالعقيدة وغيرها " إن نشر أي عقيدة يتنافى مع مفهوم الحرية لأن الناس يتناحرون ويتصارعون بسبب هذا، وكل هذا يتنافى مع مفهوم الحرية "[88] .ويتعلق الأمر هنا بعدم إحكام غلق منابع ومصادر تحديد الهوية والتي تندرج كلها في النصوص التشريعية للدولة؛ بحيث أن المنطلق بالنسبة لهذه العينة يكمن في التركيز على القانون، باعتباره مدخلا يضمن الحقوق والحماية وكذلك

[87] ماستر في الإعلاميات من مكناس، 35 سنة.

[88] ماستر في الإعلاميات من مكناس، 35 سنة.

الواجبات. ويتجلى هذا على سبيل المثال في " أن بلوغ الحرية الفردية يتم عبر القانون وعلى الدولة عدم تبني أي دين "[89]، بحيث أن الغاية هنا هي ترك إمكانية الشعور بالانتماء إلى الدولة دون أن يكون هذا مرتبطا بعنصر دون الآخر، وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية؛ وإذا لم يتأت ذلك يجب أن يحصل الاتفاق والتعاقد الاجتماعي في تبني قانون أو سياسة، دون إقصاء لباقي المكونات الأخرى، التي قد لا تجد نفسها ضمن هذه الاعتبارات، وبالتالي، تضطر إلى تكييف احتياجاتها بشكل يجعل وضعها هامشيا وشاذا" إن الحريات السياسية هي مكون أساسي من حقوق الإنسان حيث تسمح للبشر بمنطقة ما أو دولة بأن يقرروا في الوثيقة المثلى للتعايش بطريقة تشاورية وديموقراطية "[90].

[89] ماستر في الإعلاميات من مكناس، 35 سنة.

[90] ماستر في الإعلاميات من مكناس، 35 سنة.

خلاصة عامة.

تقدم الدراسة لمحة عامة حول محتوى التمثل الاجتماعي لثقافة حقوق الانسان بالمغرب، بحيث اظهرت النتائج حجم المعرفة البسيطة والمحدودة لأغلب الفئات بهذه الثقافة كما هو متعارف عليها كونيا.ويتجلى هذا في عدم استناد المجموعات الاجتماعية على مرجعية واضحة ومشتركة تحيط بالمبادئ العامة لهذه الثقافة وخلفياتها وسياقاتها والغاية الموضوعية من ورائها.ومرد هذا إلى الغياب الواضح لمصادر التعريف بها وإذاعتها بشكل صريح وإرادي داخل المجتمع المغربي، وضمن مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يمكن أن تضطلع بهذا الدور. وهو الوضع الذي يترك فهم هذه الثقافة في يد مصادر متعددة، لا تهدف إلى السهر على تلقين هذه المعرفة بشكل موحد ومشترك، بما يتطابق والمعنى الذي جاءت به؛ الأمر يجعلها تظل في متناول التمثلات البسيطة المملوءة بالأفكار النمطية أو أحكام القيمة السائدة داخل المجتمع المغربي.

كما تم تسجيل الارتباط الكبير ما بين تمثل عينة الدراسة للحقوق في جيلها الثاني، في مقابل باقي الحقوق الأخرى المدنية والبيئية أو المرتبطة بالتنمية البشرية وغيره؛ بحيث جرت الإشارة بشكل متكرر إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولوحظ كيف أن محتوى التمثل الاجتماعي لعينة الدراسة يخضعها للتجزيء، ولتصنيف تراتبي وانتقائي من مجموع مكونات هذه الثقافة وقيمها، بالنظر لأن الوضعيات الاجتماعية المُعاشة للأفراد المتسمة بالحاجة الاجتماعية، هي المتحكمة في تصنيف الحقوق وفق منطق إعطاء الأولوية للأبعاد المادية الاقتصادية للحقوق أكثر من غيرها، والتي أتضح أن هذه الأخيرة، تُحصر بدورها في توفير التعليم والشغل والصحة والسكن؛ فيما المعرفة بالحقوق المدنية والسياسية والبيئية تكاد تكون شبه غائبة لدى غالبية أفراد عينة

الدراسة، أو تأتي في مستوى ثانٍ ضمن هذه التراتبية الذهنية لثقافة وقيم حقوق الانسان.

في شق آخر، تعتبر الدولة هي مصدر الحقوق في الحالات التي لا يتوفر فيها الأفراد على متطلبات وحاجيات العيش الكريم، إذ تأخذ لفظة حقوق الإنسان معنى الواجبات التي يجب على الدولة أن تسهر على توفيرها، من خلال تدخل إيجابي لها لضامن هذه الحقوق بهدف تحقيق عدالة اجتماعية وفق مبادئ الشمولية والمجانية، غير أن نفس المبدأ لا ينطبق على باقي أجيال الحقوق باعتبارها ثقافة متكاملة.بيد أن الدولة تعد، في نفس الآن، مصدرا حاميا وواقيا من الحقوق التي تبدو لا تتناسب ومرجعية المغاربة، خاصة في جانب محصور في الحقوق الفردية المعارضة والقيم والثقافة السائدتين، أو تلك التي لا تنطلق من المرجعية الدينية أو تأخذ دلالات مشابهة لها؛ الشيء الذي يجعل التفاعل مع هذه الحقوق انتقائيا وتراتبيا وتصنيفيا، وبالتالي، مقزما لهذه الثقافة وحاصرا لها في جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أكثر من قبولها كثقافة متكاملة.

ضمن هذه الاستمرارية،تحيل هذه التمثلات على ثبات البنية الذهنية إزاء هذه الحقوق، بحيث اتضح من خلال الدراسة أن مرجعية المجتمع، بمعارفه البسيطة، تتفوق على هذه المنظومة الحقوقية. وأنها تُشكل ممانعة معرفية إدراكية لتقبل مختلف المبادئ الكبرى، التي تقوم عليها ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيمها الأساسية. وداخل نفس النسق القيمي، جرى تسجيل تدافع ايجابي لبعض الفئات الاجتماعية، لتغيير الصور النمطية المتعلقة بمكانة المرأة، عبر أبداء نوع من القبول إزاء بعض حقوقها ووضعيتها. كما تم تسجيل بروز بعض ملامح التسامح الاجتماعي إزاء بعض الوضعيات المرتبطة بحقوق الأفراد والأقليات، إذا ما مورست في الخفاء وبعيدا عن الفضاء العام. انطلاقا من اعتبار أن هذه الحريات مهددة للنظام الاجتماعي وتوازنه.

بالرغم من ذلك، لا زالت الإرادة الجماعية متحكمة في تمثل الحقوق الفردية عند المغاربة أعضاء عينة الدراسة، إذ سجل فهم ضبابي لهذه الحريات، تتحكم فيه الإطارات الكبرى للمجتمع والدولة وثوابتها. إذ يرتبط فهم المغاربة لعملية نقل الحرية

الفردية إلى الفضاء العام، أو تعمد المطالبة بالحريات الفردية بمعناها الواسع على أنها استفزاز إرادي، وعلى أنها رغبة الأقلية المعزولة والمعدودة في السيطرة على الجماعة الكبيرة؛ لذلك يعد هذا مصدراللتوتر الاجتماعي وسببا في بروز مظاهر العنف؛ وأن أي سعي لإعطاء الأولويةلهذه الثقافة الحقوقية على حساب ثقافة المجتمع يفسر بأنه يمثل تحديا لمبادئ وللقيم الإسلامية، أو حتى تمثلها على أنها أتت لتأخذ مكانة الدين بشكل عام.

وفق ما سبق إذن، وأمام افتقار مؤسسات التنشئة الاجتماعية لمبادئ ثقافة حقوق الانسان في مضامينها، وضعف تأثيرها وتأطيرها للأفراد لتحقيق هذه الثقافة وإبداء سلوك مدني إزاء المطالبين بها، تستمر مؤشرات الغموض حول مستقبل وأفق ترسخها ضمن المجتمع المغربي وبين مختلف فئاته؛الأمر الذي يجعل من أفق تحقق ثقافة كاملة لحقوق الإنسان بالمغرب، على الأقل ضمن المستوى القريب، غامضا بالنسبة للمدافعين عن هذه الثقافة، مادامت آليات التعريف بها شبه منعدمة في المجتمع المغربي، وبالنظر لاستمرارية ممارسة العنف والإقصاء على حاملي هذه الثقافة.

المراجع المعتمدة.

- Lo Monaco, G. Delouvée, S. &Rateau, P. Les représentations sociales. Théories, méthodes et applications. » Bruxelles : De Boeck.
- Filion Martin, Les représentations sociales et culturelles approche méthodologique appliquée au corpus des mémoires écrits déposés dans le cadre des commissions d'études, Chaire de Recherche du Canada en Mondialisation, Citoyenneté et Démocratie, 2005, P. 3.
- Jodelet, Denise. « Le mouvement de retour vers le sujet et l'approche des représentations sociales », *Connexions*, vol. 89, no. 1, 2008, p. 25.
- Philippe De Carlos, Lionel Dany, Grégory Lo Monaco, Béatrice Mabillon-Bonfils. Le savoir à l'épreuve des représentations sociales : l'exemple de Cro-Magnon chez des élèves de primaire. Les Dossiers des sciences de l'éducation, http://dse.revues.org/, 2017. P. 33.
- Danic Isabelle, La notion de représentation pour les sociologues. Premier aperçu, RÉSO - UNIVERSITÉ RENNES II, N° 25, décembre 2006, p. 29.
- Moscovici, Serge. 1961a. La psychanalyse, son image et son public. Étude sur la représentation sociale de la psychanalyse. Paris, PUF
- Patrick Rateau et Grégory Lo Monaco, La Théorie des Représentations Sociales : orientations conceptuelles, champs d'applications et méthodes, Revista CES Psicología, Volumen 6 Número 1 Enero-Junio 2013, p 7.
- Pina Boggi Cavallo & Antonio Iannaccone, représentations sociales et construction des connaissances, Textes sur les Représentations Sociales (1021-5573) Vol. 2 (3), 1-150 (1993) P.3.
- Guimelli Christian, La pensée sociale. Presses Universitaires de France, « Que sais-je ? », 1999, 128 pages. ISBN : 9782130497776. URL : https://www.cairn.info/la-pensee-sociale--9782130497776.htm

- Celso Pereira de Sá, sur les relations entre représentations sociales, pratiques socio-culturelles et comportement, Universidade do Estado do Rio de Janeiro, Brasil, Textes sur les Représentations Sociales (1021-5573) Vol. 3 (1), 1-138 (1994).
- Aline Valence et Nicolas Roussiau, « Etude de la transformation de représentations sociales en réseau (idéologie, droits de l'homme et institution)», Les cahiers psychologie politique, 27-49 [En ligne], numéro 7, Juillet 2005. URL : http://lodel.irevues.inist.fr/cahierspsychologiepolitique. p.4.
- Marquez, E., Leon, I. Dynamique identitaire, implication et représentations sociales du travail, Psicologia&Sociedade; 24 (2), 440-452, 2012. P .441.
- Patrick Rateau, Andreea Ernst-Vintila, Sylvain Delouvée, Michel-Louis Rouquette et le modèle de l'architecture de la pensée sociale, Psicologia e Saber Social, 1(1), 53-65, 2012. P. 56.
- Sandra Pfeuti, Représentations sociales : quelques aspects théoriques et méthodologiques. n° 42.1996. P.2.
- Charles Morissat et Adam Szoo, Les représentations sociales du système de déontologie policière chez les victimes d'abus policier à Québec, Rapport présenté à : La Ligue des droits et libertés – Section de Québec, Département de sociologie de l'Université Laval Avril 2011, P. 17.
- Marquez, E., Leon, I. Dynamique identitaire, implication et représentations sociales du travail, Psicologia&Sociedade; 24 (2), 440-452, 2012.P 442
- Eve Pouliot et al, L'étude des représentations sociales à l'aide d'une diversité de techniques, Collection Devenir chercheurE, Guide pratique à l'intention des étudiants des sciences humaines et sociales, 2013. P. 14.
- Inna B. Bovina, Représentations sociales de la santé et de la maladie chez les jeunes Russes : "force" versus "faiblesse" Textes sur les représentations sociales, Volume 15, pages 5.1-5.11 (2006).

- Mercier, Approche des représentations sociales relatives à l'emploi des personnes handicapées en Région wallonne. Rapport de la recherche effectuée à la demande du ministère de l'Action sociale, du Logement et de la Santé, 1997. P. 5.
- Denise Jodelet, Représentations sociales : phénomènes, concept et théorie, In book : Psychologie sociale, Publisher : PUF, Editors : Serge Moscovici, p. 360.
- Mireille Lalancette, Représentations sociales et opérations discursives en politique : enjeux de spectacularisation, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures et postdoctorales en vue de l'obtention du grade de Philosophie Doctor (Ph. D.) en communication, mai 2009. P. 12.
- Doise, W., Spini, D., & Clémence, A. (1999). Human rights studied as social representations in across-national context. European Journal of Social Psychology. P.2.
- PapathanasiouChrysovalantis, Représentations sociales et construction de la responsabilité dans le contexte du VIH Le cas de la Grèce, Thèse de DOCTORAT Champ disciplinaire : Psychologie, 2009, P. 65.
- Herzlich claudine, La diversité dans la signification de la santé et de la maladie, les significations sociales de la santé en mutation, EHSS, P. 138.
- Aline Valence et Nicolas Roussiau, « Etude de la transformation de représentations sociales en réseau (idéologie, droits de l'homme et institution) », Les cahiers psychologie politique, 27-49 [En ligne], numéro 7, Juillet 2005. URL : http://lodel.irevues.inist.fr/cahierspsychologiepolitique). P. 4.
- JostStellmacher,Gert Sommer &Elmar Brahler, The Cognitive Representation of Human Rights: Knowledge, Importance, and Commitment, Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology Volume 11, 2005 - Issue 3 .P.
- Herrera, M. &Lavallée, M. (1996). Les représentations sociales des droits de l'homme et les valeurs chez des étudiants francophones à Québec. Service social, 45(2), 101–128. https:// doi.org/10.7202/706728ar. P.102.